الفصل الخامس

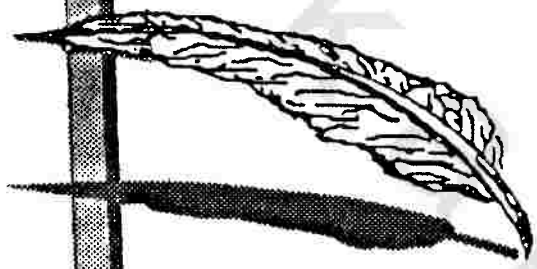

تعدد وتنوع مؤسسات
البحث التربوى من ٦٨ - ١٩٨١

الفصل الخامس

تعدد وتنوع مؤسسات البحث التربوى

فى الفترة من ٦٨ - ١٩٨١

ينتاول هذا الفصل آخر الفترات التى تستعرضها الدراسة الحالية، والتى تبدأ من عام ١٩٦٨، الذى صدر خلاله القانون (٦٨) بشأن تنظيم التعليم العام، وحتى عام ١٩٨١، وهو العام الذى تتوقف عنده الدراسة الحالية، حيث صدر فيه القانون رقم (١٣٩) المنظم لمراحل التعليم ما قبل الجامعى، والذى مازال العمل به ساريا حتى الآن بالإضافة إلى أنه العام الذى بدأت معه فترة الرئاسة الحالية.

كما يقوم هذا الفصل بإستعراض مؤسسات ومراكز البحث التربوى التى ظهرت أثناء تلك الفترة، مع التركيز على أهم دراساتها وأبحاثها التى تتعلق بإصلاح التعليم الثانوى وتطويره، خاصة وأن تلك الفترة تميزت بظهور العديد من مؤسسات ومراكز البحث التربوى، ذات الطابع المستقر، بعكس الفترات السابقة التى تناولتها الدراسة من قبل، والتى اتسمت بعدم الاستقرار البحثى نظراً للعوامل السياسية والإقتصادية السائدة فيها، والتى كان يغلب عليها طابع عدم الاستقرار والتقلبات المستمرة، الأمر الذى انعكست آثاره على مؤسسات البحث التربوى من ضعف فى مستوى آداءها وعدم استقرارها أو استمرارها لفترات طويلة على ساحة البحث خلال تلك الفترات.

هذا بالإضافة إلى تناول أهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاثة، خاصة وأن تلك الفترة صدر فيها قانون موحد لأنواعه المختلفة وهو القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠، ويمكن تناول كل ما سبق وفقا للخطوات التالية:-

أولا العوامل المجتمعية السائدة خلال تلك الفترة وأثرها على التعليم والبحث التربوى:-

١- العوامل السياسية:-

كانت هزيمة (٥) يونيو ١٩٦٧ هى آخر الأحداث السياسية والعسكرية الهامة خلال الفترة التى تناولتها الدراسة فى الفصل السابق، بل هى من أكثر الأحداث تأثيرا فى حياة مصر

المعاصرة، فقد بدأت تلك الفترة (٦٨ - ١٩٨١) وهموم الهزيمة ومرارتها تخيم على كافة الأوضاع السائدة فى البلاد، فكان لابد من وقفة من جانب المسئولين لإعادة الحسابات مرة أخرى، ولترتيب البيت من الداخل، الذى زلزلة إعصار حرب الأيام السته، فكان الرد الطبيعى لذلك صدور بيان (٣٠) مارس من عام ١٩٦٨، الذى أصبح بمثابة وثيقة للعمل فى كافة المجالات فى المراحل التالية، ومن بينها المجال التعليمى، حيث أوضح هذا البيان "أن الدولة الحديثة لاتقوم إلا إستنادا على العلم والتكنولوجيا، ولذلك فإن من المحتم إنشاء المجالس القومية المتخصصة على المستوى القومى سياسيا وفنيا"[١].

وعلى المستوى السياسى شهدت تلك الفترة صدور دستور مصر الدائم لعام ١٩٧١، والذى أتى ببعض المبادئ الجديدة فى المجال التعليمى لم يأت به أي دستور سابق عليه،والتى يمكن إجمالها فيما يلى[٢]:-

١- أن تحاول الدولة العمل على مد الإلزام إلى مراحل تعليمية أخرى بعد المرحلة الابتدائية.

٢- أن تكفل الدولة استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمى.

٣- العمل على تحقيق الربط بين التعليم وحاجات المجتمع.

كما شهدت تلك الفترة أكبر الانتصارات المصرية بل والعربية فى عصرهما الحديث، وهو انتصار أكتوبر من عام ١٩٧٣، الذى أعاد الثقة فى العسكرية المصرية والعربية فى مواجهة العدوان واسترداد الحقوق المغتصبة، وقد تلى هذا الإنتصار الكبير صدور ورقة أكتوبر ١٩٧٤ "التى كانت بمثابة تصور جديد لمهام مرحلة النضال الوطنى بعد انتصار اكتوبر ١٩٧٣"[٣].

كما وأن تلك الفترة شهدت فى أواخرها عودة التعددية الحزبية مرة أخرى على الساحة السياسية بعد طول اختفاء، "والتى بدأت أولى ملامحها بظهور المنابر السياسية، ثم سرعان ما أعلنت عن وجودها الحقيقى وبشكل شرعى بصدور قانون الأحزاب السياسية فى يونيو ١٩٧٧"[٤].

---

(١) وزارة الارشاد القومى، الهيئة العامة للاستعلامات، بيان (٣٠) مارس ١٩٦٨، القاهرة، ١٩٦٨، ص ١١.

(٢) رئاسة الجمهورية، دستور مصر الدائم لعام ١٩٧١، القاهرة، ١٩٧١.

(٣) ----------، مهام المرحلة، ورقة اكتوبر ١٩٧٤، الباب الثالث.

(٤) على الدين هلال، تجربة الديمقراطية فى مصر (٧٠ - ١٩٨١)، سلسلة قضايا اساسية، ط ٢، المركز العربى للبحث والنشر، ١٩٨٢، ص ص ٤٤ - ٤٧.

٢- الأوضاع الإقتصادية:-

لعل من أهم الأحداث الإقتصادية التى شهدتها البلاد أثناء تلك الفترة هو دخولها عصر الانفتاح الاقتصادى، الذى بدأ بعد انتصار أكتوبر العظيم. وعلى الرغم من أن فكرة الانفتاح الاقتصادى قد تبدوللبعض أنها وليدة فترة السبعينات من هذا القرن، إلا أنها فى الواقع كفكرة كانت موجودة منذ البدايات الأولى لثورة ١٩٥٢، "حين أصدرت القانون رقم (١٥٦) لسنة ١٩٥٣، لتشجيع الاستثمار الأجنبى فى مشروعات التنمية الإقتصادية فى القطاعات المختلفة مثل الصناعة والتعدين والنقل السياحة"[١].

إلا أن معظم المؤرخين يرون أن دخول مصر عصر الإنفتاح الاقتصادى بدأ مع صدور القانون رقم (٤٣) لسنة ١٩٧٤، والذى تلاه بعد ثلاث سنوات القانون رقم (٣٢) لسنة ١٩٧٧، وهما من أهم القوانين التى صدرت فى هذا المجال، حيث قاما بتشجيع عمليات الإنفتاح الإقتصادى واستثمار رؤوس الأموال الأجنبية ، فقد أعطى القانون الأخير على سبيل المثال "التسهيلات والمزايا والاعفاءات الضريبية على الأموال الأجنبية لمضاعفة تشجيعهم للقدوم إلى مصر"[٢].

والواقع أن سياسة الانفتاح هذه أدت إلى مضاعفة الفروق الاقتصادية والاجتماعية بين أفراد المجتمع، فقد سمح بثراء بعض الفئات بطريقة سريعة وفجائية فى الوقت الذى لم يواكبه ارتفاع فى باقى دخول الغالبية من فئات المجتمع. وقد أدى هذا الوضع إلى ظهور طبقية إقتصادية من نوع جديد، مارست ضغوطا على أوضاع المجتمع المختلفة، ومنها مثلا النظام التعليمى الذى شهد انتشارا كبيرا للمدارس الخاصة، ومدارس اللغات ذات المصروفات المرتفعة.

٣- الأوضاع الاجتماعية:-

كان للتحول الاقتصادى الذى شهدته البلاد فى بنيتها الاقتصادية خلال تلك الفترة،وما ترتب عليه من ظهور طبقية من نوع جديد، والتى أسماها البعض بالطبقية الطفيلية، فقد أثرت تلك

---

(١) سامى مرسى السيد، "التحول الاجتماعى فى أوضاع الطبقة العاملة فى الصناعة فى السبيعنيات"، دراسة ميدانية، مرجع سابق، ص ١٧٨.

(٢) عبد القادر شهيب، محاكمة الانفتاح الاقتصادى فى مصر، دار بن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٢.

الطبقة على حساب باقى فئات المجتمع، نتيجة ما قامت به من تجارة وأعمال سمسرة وتهريب، مما أدى إلى تجمع ثروات طائلة فى أيدى تلك الطبقة بين عشية وضحاها، الأمر الذى أدى إلى أن اصحابها باتوا ينادون بأنواع جديدة من التعليم وبأنواع متميزة منه، ولعل أهم ما نادوا به فى هذا الشأن، الدعوة التى أطلقوها لفتح الجامعة الأهلية، وما هى إلى سنوات معدودات حتى أصبحت تلك الدعوة حقيقة واقعة، بعد صدور قانون إنشاء الجامعات الخاصة فى مصر فى يوليو من عام ١٩٩٢[١]. هذا بالاضافة إلى افتتاح العديد من فروع الجامعة المفتوحة ببعض الجامعات الاقليمية بخلاف فرعى القاهرة والاسكندرية.

٤- اثر العوامل المجتمعية خلال تلك الفترة على التعليم والبحث التربوى

مما سبق عرضه يتضح أن الفترة التى عاشتها مصر ما بين عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨١، كانت من الفترات التاريخية التى شهدت فيها مصر العديد من المتغيرات على الساحة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ولقد كانت لهذه المتغيرات آثارها على حركة المجتمع بشكل عام، وعلى النظام التعليمى والبحث العلمى فى مجال التربية ومفرداتهما المختلفة بشكل خاص ففى المجال السياسى دعى بيان ٣٠ مارس لعام ١٩٦٨، ودستور مصر الدائم لعام ١٩٧١، إلى إنشاء المجالس القومية المتخصصة، وإلى استقلال الجامعات، ومراكز البحث العلمى، فما كان من المسئولين إلا أن استجابوا إلى تلك الدعوات، وتم تنفيذها، فقد أنشئت المجالس القومية المخصصة فى عام ١٩٧٤، كما أن قانون تنظيم الجامعات رقم (٤٩) لسنة ١٩٧٢، نصت إحدى مواده على استقلال الجامعات، كما وأن الدعوة التى أطلقها دستور عام ١٩٧١ بمد فترة الالزام لمراحل تعليمية تلى المرحلة الابتدائية، كان لها صدى عند المسئولين عن النظام التعليمى، فصدر قانون التعليم ما قبل الجامعى لسنة ١٩٨١، والذى بمقتضاه تم مد فترة الالزام إلى نهاية المرحلة الاعدادية[*].

---

(١) الجريدة الرسمية، القانون رقم (١٠١) لسنة ١٩٩٢، بشأن إنشاء الجامعات الخاصة بمصر، العدد (٣١) مكرر، الصادر فى ١٩٩٢/٧/٣٠، المادة الأولى.

(*) مرحلة التعليم الاساسى أصبحت بمقتضى القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ تشتمل على المرحلتين الابتدائية والاعدادية، ومدتها ثمانى سنوات تبدأ من سن السادسة - المادة الخامسة عشر من القانون المذكور والمعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨.

كما أن الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التى ترتبت على عملية الإنفتاح الاقتصادى التى بدأت تشهدها البلاد منذ منتصف السبعينات تقريبا، وما نتج عنها من إقامة العديد من المشروعات والمؤسسات الصناعية والإنتاجية، وانتشار المدن الصناعية الجديدة كمدينة العاشر من رمضان، ومدينة ٦ اكتوبر، ومدينة ١٥ مايو، وغيرها من المدن الصناعية والانتاجية، التى باتت تجتذب نوعيات عديدة من العمالة فى مختلف التخصصات، وفى مختلف المجالات، ولاسيما التخصصات والمجالات الصناعية والمهنية، الأمر الذى ترتب عليه أن شهد التعليم الفنى خلال تلك الفترة إقبالا كبيرا لم يشهده فى الفترات السابقة، لإتساع سوق العمل ، التى بدأت تطلب نوعيات مختلفة من خريجى هذا النوع من التعليم. وفى المقابل لم ينخفض الإقبال على التعليم الثانوى العام كما كان متوقع، بل شهد هوالآخر إقبالا أكثر، لهذا انتشرت الجامعات الاقليمية التى باتت تغطى محافظات مصر تقريبا لتستوعب تلك الأعداد المتزايدة من خريجى هذا النوع الاخير من التعليم الثانوى.

ثانيا: الدراسات والأبحاث التى صدرت عن مؤسسات بحثية تربوية خلال تلك الفترة وأثرها فى تطوير التعليم الثانوى.

تعتبر الفترة الممتدة من عام ٦٨ إلى عام ١٩٨١ من أهم الفترات التى شهدها البحث التربوى خلال تاريخه الطويل، حيث ظهرت خلالها مجموعة من المؤسسات والمراكز البحثية التربوية التى أثرت البحث التربوى بمجموعة كبيرة من الأبحاث والدراسات التى تتعلق بإصلاح وتطوير التعليم فى كافة مراحله المختلفة، هذا بالاضافة إلى أن تلك المراكز والمؤسسات البحثية مازالت مستمرة بنشاطها وفاعليتها على ساحة البحث التربوى حتى الآن، وفيما يلى تلك المؤسسات والمراكز مع بيان بأهم الدراسات والأبحاث التى قدمتها (مخرجاتها) خاصة ما يتعلق منها بعمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره.

١- المركز القومى للبحوث التربوية (١٩٧٢)

مع بداية فترة السبعينات من هذا القرن، ومع احساس المسئولين بضرورة وجود سياسة تعليمية مستقرة تهدف إلى الوصول إلى وضع فلسفة واضحة المعالم للتعليم بجميع مرحله، وفى ضوء ما جاء ببيان (٣٠) مارس، ودستور مصر الدائم لسنة ١٩٧١ من ضرورة وجود المؤسسات

العلمية المتخصصة التى تقوم بدراسة المشكلات التى تواجه المؤسسات الاجتماعية، ومن بينها المؤسسة التعليمية، "صدر القرار الجمهورى رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢، الذى يقضى بإنشاء المركز القومى للبحوث التربوية، وقد أنشئ هذا المركز، كهيئة عامة تتبع وزير التربية والتعليم، ويكون له شخصية إعتبارية على أن تكون مدينة القاهرة مقرا له"[١]

أ) مهام واختصاصات المركز[٢]:-

١- إجراء البحوث والدراسات اللازمة بشأن مقومات العملية التعليمية والتربوية من كافة جوانبها سواء النظرية أو التطبيقية، ووضع نتائج هذه البحوث والدراسات موضع التجريب للتأكد من صلاحيتها للتطبيق قبل التعميم.

٢- دراسة وسائل التنسيق بين سياسة التربية والتعليم وبين سياسات التى تتعاون المجالس المتخصصة فى رسمها من أجل إعداد القوى البشرية اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- الإتصال بمراكز البحوث التربوية على المستوى الدولى بغرض تبادل الخبرات فى مجال تقديم الخدمات التعليمية على أسس حديثة متطورة تتلائم مع متطلبات الدولة العصرية.

٤- تهيئة وإعداد الكوادر الفنية لتتولى فى المستقبل مسئولية القيام بأعمال مراكز البحث التربوية على مستوى المحليات.

٥- تزويد أجهزة وزارة التربية والتعليم بحاجاتها من الوثائق البيانات التربوية المستقاه من المصادر المحلية والخارجية.

---

(١) رئاسة الجمهورية، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٨٨١) لسنة ١٩٧٢، بشأن إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية، الصادر فى ١٩٧٢/٧/٢٢، المادة الأولى، ص ١.

(٢) نفس المرجع،المادة الثانية، ص ص ١ - ٢.

ب) أجهزة المركز ووحداته:-

حينما صدر قرار إنشاء هذا المركز فى عام ١٩٧٢ كان يتكون من مجموعة من القطاعات التالية[١]:-

١-قطاع الدراسات والبحوث والتجريب: والذى يشتمل على اللجان والوحدات التالية[٢]:-

أ) اللجنة العلمية ب) اللجان الدائمة جـ) وحدة التجريب

٢- قطاع الأجهزة والخدمات المعاونة: وتتكون هذا القطاع من الأجهزة التالية[٣]:-

أ) جهاز التوثيق والاعلام

ب) جهاز الإحصاء والحاسب الآلى

جـ) مكتب الاتصالات الخارجية

وقد استمر المركز على حالته هذه إلى أن أعيد تنظيمه مرة أخرى فى عام ١٩٧٩، حيث أدركته يد التغيير فى مهامه ووظائفه، وهيكله التنظيمى وذلك على النحو التالى[٤]:-

١- **المستشارون:** وتحددت اختصاصاتهم فيما يلى[٥]:-

أ) اجراء البحوث والدراسات التى تتسم بطابع السرعة أو ذات الصفة الخاصة، والإشراف على الأجهزة الاستشارية بالمركز.

ب) متابعة البحوث والأعمال التى تتم داخل المركز وإعداد التقارير الخاصة بها وبيان مدى مطابقتها للخطة الموضوعه.

٢- **الادارة العامة للتجريب والكادرات:** وتضم الاقسام التالية:-

أ) قسم التجريب: الذى يضم الوحدتين التالين:-

- وحدة التجريب

---

(١) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، قرار مجلس إدارة المركز القومى للبحوث التربوية رقم (١) لسنة ١٩٧٣ بإصدار اللائحة الداخلية للمركز، الباب الثالث ص ص، ٥ - ١٢.

(٢) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوى، المشروع المعدل للائحة الداخلية للمركز القومى للبحوث التربوية، التعديل الثانى، (يونيو ١٩٧٣)، المواد من ١٢ -١٥، ص ص ٣ - ٤.

(٣) نفس المرجع، المواد من ١٢ - ١٥، ص ص ٣ - ٤.

(٤) ----------، المركز القومى للبحوث التربوية، دار العالم العربى، القاهرة، ١٩٧٩.

(٥) مى شهاب، تطور أجهزة البحث التربوى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ١٦ - ١٧.

- وحدة الاشراف على المدارس التجريبية

ب) قسم إعداد الكادرات الفنية: ويضم ثلاث وحدات هى:-

- وحدة التدريب

- وحدة إعداد المعلم

- وحدة إعداد القيادات التربوية

وتختص هذه الادارة بقسميها وبما تضم من وحدات مختلفة بما يلى:-[1]

١- القيام بالدراسات اللازمة لوضع خطة عامة للتجريب بالمركز وفق مقترحات اللجان الدائمة أو أحد أجهزة الدولة المختلفة.

٢- إعداد البحوث اللازمة للبرامج التدريبية وإعداد البحوث اللازمة لادخال التكنولوجيا فى التعليم فى مصر.

٣- الادارة العامة للبحوث والدراسات:- وتضم الاقسام التالية

أ) قسم المواد الدراسية.

ب) قسم بحوث الأنشطة التربوية.

جـ)قسم بحوث التعليم الفنى.

د) قسم بحوث التقويم والاختبارات وشئون الطلاب.

هـ) قسم بحوث تعليم الكبار ورياض الاطفال والتربية الخاصة.

و) قسم بحوث اقتصاديات التعليم.

٤- الادارة العامة للاحصاء والحاسب الالى:- وتضم الأقسام التالية[2]:-

أ) قسم تجميع وتحليل البيانات.

ب) قسم تخطيط البرامج وتنفيذها.

جـ) قسم التشغيل.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ١٦ - ١٧.

(٢) نفس المرجع، ص ٢١.

٥- الإدارة العامة للإعلام والتوثيق التربوى: وتضم هذه الادارة الاقسام التالية[١]:-

أ) قسم الاعلام ب) قسم الببليوجرافيا جـ) قسم النشر والتبادل

ومما هو جدير بالذكر أن هذه الادارة كانت فى بداية الأمر عبارة عن جهاز مستقل يطلق عليه جهاز التوثيق والمعلومات التربوية والذى سبق انشائه فى عام ١٩٥٦، وبعد إنشاء المركز القومى للبحوث التربوية ضم إليها هذا الجهاز مكونا إحدى إداراته.

ويلاحظ على تنظيم المركز لعام ١٩٧٩، وبمقارنته بالتنظيم السابق له لعام ١٩٧٢ نجد ما يلى:-

١- تحول قطاع الدراسات والبحوث والتجريب حسب تنظيم (١٩٧٢) إلى الادارة العامة للدراسات والبحوث.

٢- فصل قسم التجريب من قطاع الدراسات والبحوث وفق تنظيم عام (١٩٧٢) وضمه إلى الإدارة العامة للتجريب والكادرات.

٣- تحول اللجان الدائمة التى كانت تخصص للمواد الدراسية فى التنظيم السابق إلى قسمى المواد الدراسية.

٤- أن التنظيم الأخير (١٩٧٩) استحدث مجموعة من التنظيمات الجديدة التى لم تكن موجودة فى التنظيم السابق عليه، مثل المستشارين، وأقسام تعليم الكبار ورياض الأطفال والتربية الخاصة، واقتصاديات التعليم، وهى فى مجملها أقسام كانت ضرورية لكى تتمشى مع تطورات العصر ومع تطور العلوم التربوية وحاجة النظام التعليمى لدراسات وأبحاث هذه الأقسام.

وفى عام ١٩٨٩ "صدر قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٣) بإصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية"[٢]، الأمر الذى ترتب عليه إعادة تنظيم هذا المركز للمرة الثالثة، إلا أن الدراسة الحالية لن تتناول هذا التنظيم الأخير لأنه يقع ضمن فترة زمنية تخرج عن نطاق ما هو محدد لها.

---

(١) المرجع السابق، ص ٢٢.

(٢) رئاسة الجمهورية، قرار رئيس الجمهورية رقم (٥٣) لسنة ١٩٨٩، بشأن اصدار اللائحة التنفيذية للمركز القومى للبحوث التربوية والتنمية، صدر برئاسة الجمهورية فى ٥رجب ١٤٠٩هـ - ١١ فبراير ١٩٨٩.

جـ) أهم اسهامات المركز القومى للبحوث التربوية فى مجال إصلاح التعليم الثانوى وتطويره فى الفترة من (٧٢ - ١٩٨١).

١- فيما يتعلق بتطوير التعليم الثانوى العام:-

أ) تطوير المناهج والمقررات الدراسية:

قدم المركز القومى للبحوث التربوية العديد من الدراسات والأبحاث التى تتعلق بتطوير المناهج والمقررات الدراسية فى مرحلة التعليم الثانوى العام والتى ساهمت بشكل أو بآخر فى تطوير هذه المرحلة التعليمية، ولعل من أهم اسهامات هذا المركز فى هذاالمجـــال:ما يلى:-

١- قام المركز القومى للبحوث التربوية بالاشتراك مع مركز تطوير تدريس العلوم والرياضيات بجامعة عين شمس، والكلية الفنية العسكرية، وأكاديمية البحث العلمى، وخبراء المناهج بالوزارة، والموجهون العامون بمشروع لتطوير مناهج الرياضيات بالتعليم الثانوى،يهدف إلى[١]

- القضاء على إزدواجية تدريس مادة الرياضيات بالمرحلة الثانوية (ما بين رياضيات تقليدية، ورياضيات حديثة) بهدف عمل منهج موحد لهذه المرحلة.
- مواصلة تطوير مناهج الرياضيات بمرحلة التعليم الثانوى ضمن برنامج تطوير مناهج الرياضيات بمراحل التعليم ما قبل الجامعى، فقد سبق لتلك اللجان أن قامت بتطوير منهجى الرياضيات بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية.

٢- كما قام خبراء المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع مدرسى الكيمياء بمدرسة المتفوقين الثانوية بعين شمس بعمل دراسة لتطوير منهج الكيمياء الإضافى بالتعليم الثانوى، وقد تم إنجاز هذه الدراسة وفقا للخطوات التالية[٢]:-

- القيام بدراسة المناهج الاضافية لمادة الكيمياء المطبقة بمدرسة المتفوقين من خلال زيارات ميدانية لهذه المدرسة.

---

(١) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، دليل مشروعات المركز القومى للبحوث التربوية لعام ١٩٨٠، القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية، ١٩٨٠، ص ٣٤.

(٢) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، دليل مشروعات المركز القومى للبحوث التربوية لعام ٨٢ - ١٩٨٣، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٥.

- بعد الزيارات الميدانية تم إعادة البرنامج المقترح الهذه المادة
-تم أخذ آراء المحكمين والخبراء فى هذا البرنامج المقترح.
- تم تطبيق البرنامج المقترح (التجربة) على الصفين الأول والثانى من هذه المدرسة.
- تم أخيرا تقييم التجربة (البرنامج المقترح) بعد تطبيقها.

٣- أيضا قام خبراء هذا المركز بالإشتراك مع موجهى اللغة الالمانية بالوزارة بدراسة المناهج المطورة التى كانت الوزارة قامت بإعدادها لمادة اللغة الالمانية وقد توصلت تلك الدراسة إلى صلاحية هذه المناهج المطورة للتطبيق من حيث إتساقها مع أهداف تدريس اللغة الالمانية، ومع أهداف المرحلة الثانوية، وفى ضوء تلك النتيجة، "تمت إعادة النظر فى منهج الصف الأول الثانوى لمادة اللغة الالمانية للعام الدراسى ٧٩/ ١٩٨٠، وتقييم منهجى الصفين الثانى والثالث الثانوى لنفس المادة فى العامين ١٩٨٠، و١٩٨١، وذلك للوقوف على مدى صلاحيتهما للتدريس، ومدى إمكانية تعميمهما"[١].

كما قام المركز المذكور ببعض الإسهامات الأخرى فى مجال تطوير المناهج والمقررات بمرحلة التعليم الثانوى العام لعل من أهمها ما يلى[٢]:-

١- تجريب كتاب جديد للغة الالمانية بالصف الأول الثانوى العام فى العام الدراسى ٧٧ - ١٩٧٨.
٢- الخطط الدراسية للمدارس الثانوية العامة ببعض الدول حسب الوضع القائم للعام الدراسى ٧٢/١٩٧٣.
٣- التنسيق بين مناهج الرياضيات الحديثة ومناهج الرياضيات التقليدية فى مراحل التعليم المختلفة.
٤- دراسة عن تحليل وتقويم كتب الموادالفلسفية فى المرحلة الثانوية العامة، لعام ١٩٧٨.

---

(١) المرجع السابق، ص ٤٥.

(٢) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، دليل اعمال المركز القومى للبحوث التربوية من عام ١٩٧٢ - إلى - عام ١٩٨٦، المركز القومى للبحوث التربوية القاهرة، ١٩٨٧.

٥- دراسة تحليلية نقدية لكتاب الفيزياء للصف الثالث الثانوى المقرر، وهى دراسة ميدانية أُجريت فى العام الدراسى ٧٧ - ١٩٧٨.

٦- دراسة عن الفكر العلمى فى كتب القراءة بالتعليمين الإعدادى والثانوى فى عام ١٩٨٠.

٧- دراسة عن الأخطاء الشائعة فى قواعد اللغة العربية بالمرحلة الثانوية وكيفية تلافيها فى عام (١٩٨٠).

ب) فيما يتعلق بتطوير نظم الامتحانات:-

كان وما يزال للمركز القومى للبحوث التربوية تأثيره المباشر، وغير المباشر فى عمليات تطوير وتحديث نظم الامتحانات بالمرحلة الثانوية العامة من خلال ما قدمه من دراسات وأبحاث عديدة فى هذا المجال، والتى من بينها ما يلى:-

١- قيام المركز بإعداد مجموعة من الأختبارات العملية المطورة لمادة العلوم بالمرحلة الثانوية بفروعها الثلاثة (طبيعة، وكيمياء، وأحياء) بهدف تزويد معلمى تلك المواد بمجموعة من الأختبارات المعملية، والتى تمثل نموزج يحذو حذوها معلمو هذه المواد، وتشتمل تلك الاختبارات على "مجموعة من الأسئلة التى تقيس الجوانب المهارية التى ينبغى أن يكون طالب المرحلة الثانوية العامة قد أدركها وأكتسبها من خلال دراسته لمادة العلوم بفروعها المختلفة خلال العام الدراسى"[١].

٢- كما قام المركز "بإعداد بنوك أسئلة لطلاب الثانوية العامة فى معظم المقررات الدراسية لهذه الشهادة، وذلك بهدف تعويد هؤلاء الطلاب على نوعية الاسئلة التى يمكن أن تأتى مثيلاتها لهم فى امتحان الثانوية العامة، وقد شارك فى إعداد هذه البنوك خبراء المواد الدراسية فى وزارة التربية والتعليم"[٢].

---

(١) جمهورية مصر العربية، المركزالقومى للبحوث التربوية، الأختبارات المعملية المطورة لمادة العلوم بالمرحلة الثانوية، (فيزياء، كيمياء، احياء)، المركز القومى للبحوث التربوية، القاهرة، ١٩٨١.

(٢) ----------، ----------، البنك الأول لأسئلة مادة الفيزياء للثانوية العامة، القاهرة، ١٩٨٢.

٣- كما ساهم هذا المركز أيضا بمجموعة من الدراسات التى تتعلق بإصلاح وتطوير نظم الامتحانات بالمرحلة الثانوية التى من بينها[١]:-

- تقويم اختبارات مادتى الجغرافيا والتاريخ فى المدرسة الثانوية العامة لعام ١٩٧٩.
- تطوير نظم الامتحانات فى مصر، ومنها مشروع الاختبارات التعليمية للصف الأول الثانوى لعام ١٩٧٥.
- إعداد نماذج لأسئلة امتحانات الثانوية العامة لمادة الرياضيات لعام ١٩٧٩.
- إعداد نماذج لأسئلة امتحانات الثانوية العامة لمادة العلوم لعام ١٩٧٩.
- إعداد نماذج لأسئلة امتحانات الثانوية العامة لمادة الفلسفة لعام ١٩٧٩.
- إعداد نماذج لأسئلة امتحانات الثانوية العامة لمادة المواد الجتماعية لعام ١٩٧٩.

جـ) فيما يتعلق بإستحداث نظم جديدة للتعليم الثانوى:-

١- حينما أتجهت وزارة التربية والتعليم إلى تطوير نظام التعليم الثانوى فى منتصف السبيعينات، أصدر وزير التعليم (رئيس مجلس إدارة المركز القومى للبحوث التربوية) قرارا بتشكيل لجنة من ممثلين عن المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ومجلس الشعب، والمجلس الاعلى للجامعات، وكليات التربية، والمركز القومى للبحوث التربوية، والشعبة القومية لليونسكو، وقطاع التعليم الثانوى بوزارة التربية والتعليم (وجميعها هيئات ومؤسسات لها علاقة بشكل أو بآخر بالتعليم الثانوى) بهدف ايجاد نظام جديد للتعليم الثانوى "لتكوين المواطن الذى ينبغى أن يسهم فى دفع حركة تقدم المجتمع وإزالة الفوارق بين مدارس التعليم الثانوى"[٢].

وقد قامت تلك اللجنة بزيارة لبعض المدارس الثانوية العامة والفنية على الطبيعة لدراسة واقعها، كما قامت تلك اللجنة أيضا بدراسة للوثائق والدراسات التى أعدها المركز القومى للبحوث التربوية، وكلية التربية جامعة عين شمس، ومكتب اليونسكو الاقليمى للتربية، وقد نتج عن ذلك

---

(١) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية دليل أعمال المركز القومى للبحوث التربوية من عام ٧٢ - ١٩٨٦، مرجع سابق.

(٢) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، مشروعات وانجازات المركز عامى ١٩٧٥، ١٩٧٦ جهاز التوثيق والمعلومات، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٤٦.

كله مجموعة من الدراسات تقدمت بها اللجنة المذكورة، كان من نتائجها " المناداه بضرورة الشروع فورا فى تطوير التعليم الثانوى وإعادة تنظيمه، الأمر الذى حدى بالوزارة بعد ذلك، وفى ضوء هذه التوصية إلى إعداد مشروع نظام "المدرسة الثانوية الشاملة" حيث تم الاتفاق بالفعل بعد ذلك، مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير على إنشاء عدد من المدارس تتوافر فيها شروط االمدارس الثانوية الشاملة على أن تبدأ الدراسة بها اعتبارا من العام الدراسة ٧٩ - ١٩٨٠"[١].

وعلى الرغم من نجاح تجربة المدارس الثانوية الشاملة فى دول عديدة بالخارج كالمملكة المتحدة وغيرها من الدول، إلا أن تجربة تطبيقها فى مصر قد أصابها الفشل، ولقد كان وراء هذا الفشل عيوب عديدة لعل من أبرزها عدم إمداد تلك النوعية من المدارس بالإمكانيات البشرية والتقنية اللازمة لتطبيق تلك الفكرة الجديدة. ولقد أضاع المسئولون عن تنفيذ هذا النموزج من المدارس الثانوية الفرصة لإيجاد نوع جديد من التعليم الثانوى يحل المتناقضات والفواصل بين نوعى هذا التعليم (العام والفنى)، الأمر الذى يستوجب أن تقوم مراكز البحث التربوى، وعلى رأسها المركز القومى للبحوث التربوية بدراسة للمعوقات التى حالت دون نجاح هذه التجربة فى مصر[*]

٢- فيما يتعلق بتطوير التعليم الثانوى الفنى:- لم يغفل المركز القومى للبحوث التربوية وهو يقوم بدراساته وأبحاثه عن تطوير مراحل التعليم الأخرى، عينه عن التعليم الثانوى الفنى، نظرا لأهمية هذا النوع من التعليم فى النهضة الزراعية، والصناعية، والتجارية، الأمر الذى حدى بالمركز إلى إجراء العديد من الدراسات والبحوث التى تهدف إلى تطوير هذا النوع من التعليم، ليتواكب مع التطورات والمستجدات التى حدثت فى المجالات الصناعية، والزراعية، والتجارية، ولعل من أهم الدراسات والأبحاث التى قام بها المركز فى هذا الصدد ما يلى:-

(١) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، تقرير عن تطورالتربية والتعليم فى جمهورية مصر العربية خلال عامى ٧٦ - ١٩٧٧، ٧٧ - ١٩٧٨، جهاز التوثيق والمعلومات، القاهرة، ١٩٧٩، ص ٧٦.

(*) مما لاشك فيه أن المركز القومى للبحوث التربوية كان على رأس المؤسسات البحثية التربوية التى قامت بالعديد من الدراسات حول هذا الموضوع، إلا أن تلك الدراسات تقع خارج الفترة الزمنية المحددة لهذه الدراسة.

أ) قام المركز بالاشتراك مع وزارة التربية والتعليم فى أوائل عام ١٩٧٩، بتشكيل عدة لجان بغرض تطوير مناهج التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات، وقد استرشدت تلك اللجان فى عملها بالخطوط العريضة التالية[١]:-

- الأهداف العامة للتعليم الثانوى العام.
- الأهداف العامة للتعليم الثانوى الفنى.
- أهداف المدرسة الثانوية الصناعية.
- أهداف المدرسة الثانوية الزراعية الزراعية.
- أهداف المدرسة الثانوية التجارية.

وقد انتهت تلك اللجان من أعمالها فى عام ١٩٨٠، وبدء بتطبيق المناهج الدراسية المطورة اعتبارا من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١.

وقد ترتب على تلك المناهج المطورة، أن قام المجلس الأعلى للتعليم بتكليف المركز القومى للبحوث التربوية بأجراء دراسة أخرى حول هذه المناهج للوقوف على نواحى القصور بها، ودراسة أسباب ذلك حتى يمكن تلافيها أولا بأول، وقد كانت تلك الدراسة عبارة عن "دراسة ميدانية لتقييم أوضاع المناهج المطورة بالصف الأول من التعليم الفنى، وقد اشتملت هذه الدراسة على تقييم لمحتوى المقررات الدراسية، والكتاب المدرسى، وتدريب المعلمين، بالإضافة إلى رصد كافة الصعوبات التى تواجه تنفيذ تلك المناهج المطورة"[٢].

ب) كما قام المركز القومى للبحوث التربوية بالإشتراك مع المتخصصين بالتعليم الفنى، ومراكز البحوث الأخرى، والجامعات والوزارات المعنية، وقطاع الإنتاج والخدمات بإجراء مشروع حول تطوير التعليم الفنى بفروعه الثلاثة (الصناعى، والزراعى، والتجارى) نظام الثلاث سنوات، وذلك فى أواخر السبيعينات، وقد استغرق هذا المشروع أكثر من عامين، أسهم فى إعداده أكثر من (٤٠٠) باحث، ثم توزيعهم على أكثر من (٨٠) لجنة متخصصة فى مختلف المواد الثقافية والمهنية بالتعليم الفنى.

---

(١) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية، أوضاع المناهج المطوره بالصف الأول من التعليم الثانوى الفنى نظام الثلاث سنوات، القاهرة، ١٩٨٤.

(٢) نفس المرجع، ص ٤.

وقد تناول هذا المشروع الضخم تطوير كافة المقررات الثقافية لمختلف أنواع التعليم الثانوى الفنى فى جميع فروعه التعليمية، كما تناول أيضا، تطوير المواد التخصصية والمهنية لنفس أنواع التعليم الفنى وفروعه المختلفة.

وقد تم "صياغة وثائق هذا المشروع فى صورته النهائية لوضعه موضع التنفيذ فى العام الدراسى ١٩٨١، وذلك بعد إقراره من الجهات المعنية والمسئولة عن تطوير المناهج بالوزارة، ويُعد هذا التقرير من التقارير الجامعة والشاملة لكافة أنواع التعليم الفنى"[١].

٣- مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس (١٩٧٣)

أ) ظروف نشأته:-

فى إطار سياسة الدولة بإنشاء المراكز العلمية المتخصصة لدراسة الأوضاع التعليمية، ومساعدة القائمين عليها فى عمليات إصلاحها وتطويرها أنشئ مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس بعد موافقة مجلس الجامعة على ذلك فى جلسة ١٩٧٣/١١/٢٧، وذلك "للقيام بمهام تطوير التربية العلمية وتحديثها فى المؤسسات التعليمية بما يتفق ومتطلبات هذا المجتمع فى ضوء روح العصر واتجاهاته العلمية والتكنولوجية، ويعتبر هذا المركز من الأنشطة العلمية للجامعة ذات الطابع الخاص"[٢].

ب) مهامه وإختصاصاته:-

ولتحقيق هذا الهدف العام السابق، كان على المركز أن يتولى تحقيق الأغراض التالية[٣]:-

١- متابعة التطور العالمى فى مجال التربية العلمية والرياضيات فى جميع مراحل العملية التعليمية.

٢- إجراء البحوث التطبيقية فى مجال عمل المركز.

---

(١) جمهورية مصر العربية، المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع وكالة الوزارة للتعليم الفنى، تقرير عن مشروع تطوير التعليم الفنى الثانوى (صناعى، زراعى، تجارى) نظام الثلاث سنوات، القاهرة، ١٩٨٠.

(٢) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم، مركز تطوير تدريس العلوم من عام ١٩٧٤ - إلى - عام ١٩٩٢، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١.

(٣) ----------، ----------، لائحة مركز تطوير تدريس العلوم، مطبعة جامعة عين شمس، المادة السادسة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٥.

٣- مراجعة مناهج العلوم والرياضيات بمراحل التعليم المختلفة وتطويرها بما يتمشى مع إحتياجات المجتمع وظروفه، وفى ضوء التطور العالمى فى هذا المجال، ويشتمل ذلك على الاجراءات التالية[١]:-

أ) مراجعة أهداف ومناهج العلوم والرياضيات، وطرق تدريسها، والكتب المدرسية، والمختبرات والأدوات والأجهزة وغيرها من الوسائل التعليمية، كما يشمل وسائل التقويم والامتحانات.

ب) تنظيم برامج تدريبية للمشتغلين بتدريس التربية العلمية والعلوم والرياضيات فى جميع مرحل التعليم، وذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم ومراكز التدريب المختلفة والجامعات والمعاهد العليا.

جـ) التقدم بالنتائج والتوصيات والمقترحات التى يتوصل إليها المركز إلى الوزارات والهيئات المعنية بالتربية العلمية والرياضيات والعلوم للإستفادة منها.

د) نشر نتائج البحوث والدراسات التى يقوم بها المركز على جميع الجهات المعنية بعمل المركز.

هـ) نشر الثقافة العلمية بين جماهير الشعب بالتعاون مع المؤسسات العلمية والجماهير المختلفة.

ولكى يحقق المركز تلك الأهداف السابقة، تقوم خطة العمل به على الأسس التالية[٢]:-

- تكوين فرق بحثية من بين أعضاء هيئات التدريس بكليات العلوم والتربية بالجامعات والمعاهد العليا والعاملين فى مجال التربية والتعليم واكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا.
- تجريب ما تتوصل إليه الفرق المشار إليها سابقا فى بعض المدارس أو المعاهد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم، والمركز القومى للبحوث التربوية، وغيرها من المراكز البحثية الأخرى.
- توفير امكانيات البحث العلمى للعاملين فى مجال التربية العلمية وغيرهم من طلاب

---

(١) المرجع السابق، المادة السادسة، ص ٥.

(٢) نفس المرجع، المادة السابعة، ص ٦.

الدراسات العليا فى هذا المجال.

ويقوم مركز تطوير تدريس العلوم بنشر نتائج البحوث التى يقوم بإجراءها من خلال المنافذ التالية[١]:-

١- مجلة العلوم الحديثة التى يصدرها المركز بالإشتراك مع رابطة مدرسى العلوم، وهى مجلة ثلث سنوية، تعمل على نشر الفكر التربوى والاتجاهات الحديثة فى مجال التربية العلمية بين معلمى العلوم فى كافة المرحل التعليمية على مستوى الجمهورية.

٢- ممثلى وزارة التربية والتعليم (المبعوثين) الذين ترسلهم الوزارة إلى المركز لكى يشاركوا فى التخطيط والتنفيذ لمشروعات المركز (بناء الوحدات التعليمية).

٣- إرسال نتائج تقارير البحوث والدراسات التى يقوم بها المركز فى كل عام إلى وزارة التربية والتعليم للإستفادة منها.

٤- المؤتمرات والحلقات والندوات الدراسية التى يعقدها المركز أو يشترك فيها.

جـ- أثر مركز تطوير تدريس العلوم فى تطوير مناهج العلوم والرياضيات بالمرحلة الثانوية فى الفترة من (٧٣ - ١٩٨١)

كان وما يزال لمركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس منذ قرار إنشائه فى عام ١٩٧٣، وحتى الآن إسهامات عديدة ومتنوعة فى مجال تطوير تدريس مناهج العلوم والرياضيات، بل وفى تطوير هذه المناهج ذاتها، وستكتفى الدراسة بتناول أهم إسهامات هذا المركز فى مجال تطوير تدريس ومناهج العلوم والرياضيات بالمرحلة الثانوية خلال الفترة من عام ١٩٧٣ (أى عام إنشائه) وحتى عام ١٩٨١ (أى العام الذى تتوقف عنده الدراسة الحالية)، وذلك على النحو التالى.

١- فيما يتعلق بتطوير مناهج ومقررات مادة العلوم بالمرحلة الثانوية

أ) اشترك خبراء المركز فى العام الدراسى التالى لإنشائه (٧٤ - ١٩٧٥) مع مبعوثى وزارة التربية والتعليم، بالإضافة إلى بعض من أساتذة الجامعات الذين كان من بينهم الأساتذة

---

(١) مقابلة مع الاستاذ الدكتور/ يوسف صلاح الدين قطب مدير مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس فى ١٩٩٢/٧/١، (لمزيد من التفصيل راجع نص المقابلة بالملاحق).

الدكاترة (زكى محمود، وكامل منصور، وعبد الحليم منتصر، ورمزية الغريب، ومحمد الهادى عفيفى، ورشدى لبيب، وسعد يس) وغيرهم فى مناقشات بهدف تهيئة الأذهان لتطوير مناهج العلوم بالمدرسة الثانوية فى مصر على أسس علمية سليمة، تشتق من خصائص العلم والطريقة العلمية فى التفكير، وواقع المجتمع ومشكلاته، والحاجات النفسية والبيولوجية للطلاب وأهداف النظام التربوية والتعليمى المصرى.

وقد تم تقسيم المبعوثين والخبراء إلى عدة شعب كل حسب تخصصه، ففى شعبة الأحياء على سبيل المثال "تمت مناقشة موضوعات تطوير تدريس علوم الحياة، ونشأة الحياة على الأرض، وعلم البيئة النباتية، وتركيب الخلية، والكائنات الدقيقة.....الخ"[١].

ب) كما قام خبراء المركز فى نفس العام الدراسى السابق، بمشروع آخر يهدف إلى وضع مناهج جديدة لمواد العلوم بالمرحلة الثانوية، وقد بدأ العمل بهذا المشروع، بإنشاء هيكل مقترح لمناهج الطبيعة، والكيمياء، والتاريخ الطبيعى لهذه المرحلة، وفى ضوء هذا الهيكل المقترح قام خبراء المركز ببناء ثلاث وحدات دراسية جديدة للمناهج المذكورة للصف الأول الثانوى، "وقد تم بالفعل بناء تلك الوحدات من خلال فريق عمل ضم إلى جانب خبراء المركز ممثلين عن وزارة التربية والتعليم (المبعوثين)، بالاضافة إلى أساتذة من الجامعات المصرية المتخصصين فى هذا المجال"[٢].

جـ) وفى العام الدراسى (١٩٧٦/٧٥)، واصل المركز بناء الوحدات الدراسية فى جميع المواد التعليمية لمادة العلوم بالمرحلة الثانوية بفروعها الثلاثة (طبيعة، كيمياء، أحياء)، وذلك وفقا للهيكل العام المقترح لمناهج هذه المواد، وقد تم فى العام الدراسى المذكور بناء ثلاث وحدات دراسية جديدة هى كالتالى[٣]:-

---

(١) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم، التقرير السنوى الأول للعام الدراسى ٧٤ - ١٩٧٥، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٨ - ٩.

(٢) نفس المرجع، ص ص ١٢ - ١٥.

(٣) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم، التقرير السنوى الثانى للعام الدراسى ٧٥ - ١٩٧٦، مطبعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٧، ص ص ١١ - ١٢.

١- التركيب الجزئى للمادة وبعض الخواص الحرارية لها لمنهج الكيمياء للصف الأول الثانوى.

٢- تصنيف العناصر والجدول الدورى لمنهج الكيمياء للصف الأول الثانوى.

٣- الخلية الوراثية لمنهج الأحياء للصف الأول الثانوى.

د) وفى العام الدراسى (٧٦ - ١٩٧٧)، واصل المركز بناءه للوحدات الدراسية للمواد العلمية الثلاث (الفيزياء، والكيمياء، والأحياء)، وفق الهيكل المقترح لهذه المناهج للمرحلة الثانوية، وقد تم بناء الوحدات التالية[١]:-

- وحدة الموصلات والعازلات لمنهج الفيزياء للصف الثانى الثانوى.
- وحدة الكيمياء والحياة لمنهج الكيمياء للصف الأول الثانوى.
- وحدة مبادئ الكيمياء العضوية لمنهج الكيمياء للصف الأول الثانوى.
- وحدة التنوع بين الكائنات الحية لمنهج الأحياء للصف الأول الثانوى.
- وحدة التفاعل بين الكائنات الحية لمنهج الأحياء للصف الأول الثانوى.
- وحدة التركيب أو الوظيفة لمنهج الأحياء للصف الثانى الثانوى.

هـ) وفى العام الدراسى (٧٧ - ١٩٧٨)، واصل المركز بناءه للوحدات الدراسية للمواد العلمية، وفق الهيكل العام المقترح لمناهج المرحلة الثانوية، ففى منهج الفيزياء تم بناء وحدات تصنيف العناصر، والتركيب الالكترونى، والإتزان الكيميائى"، والبتروكيماويات، أما منهج الاحياء، فقدتم له بناء وحدات عن التكاثر والتكوين فى الكائنات الحية للصف الثانى الثانوى، والتآزر والسلوك فى الكائنات الحية للصف الثانى الثانوى أيضا.

و) إلى جانب ما قدمه من بناء الوحدات التعليمية المختلفة فى مناهج العلوم بالمرحلة الثانوية، "قام المركز بعقد ندوة عن (اتجاهات التربية العلمية فى جمهورية مصر العربية) كان الهدف منها هو

---

(١) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم، التقرير السنوى الثالث لعام ٧٦ - ١٩٧٧، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٠ - ١١.

تطوير التربية العلمية فى مصر"[١] وقد شارك فيها إلى جانب خبراء المركز (١٤) متخصص يمثلون الهيئات التالية:-[٢]

- كليات التربية، والعلوم، والبنات بجامعة عين شمس.
- وزارة التربية والتعليم.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

وقد قُدمت لهذه الندوة (١٨) ورقة عمل صاغها أساتذه متخصصون فى التربية وفى المواد العلمية والرياضية، وقد أسفرت تلك الندوة عن عدة نتائج وتوصيات فى مجال تطوير تدريس العلوم والرياضيات نذكر منها يلى:-[٣]

- تحقيق مزيد من التكامل بين مضمون وأساليب تدريس المواد الدراسية المختلفة نحو تدعيم المنهج العلمى.
- تحقيق مزيد من الربط بين مناهج العلوم والرياضيات بأوضاع البيئة المحلية ومشكلاتها وذلك بأن تكون مناهج هذه المواد أكثر مرونه بحيث تتنوع مضمونا وشكلا، بما يتفق وظروف البيئة المحلية ومشكلاتها.

ن) هذا بالإضافة إلى قيام المركز بعقد حلقة علمية عن (البحوث العلمية فى خدمة التربية العلمية وتطوير تدريس العلوم) كان الهدف منها هو وضع الأسس العامة لخطة شاملة لحركة البحث العلمى التربوى فى مجال التربية العلمية، وتدريس العلوم والرياضيات والافادة من نتائج تلك البحوث فى مجال التطوير " وقد شارك فى تلك الحلقة (٥٤) متخصص يمثلون هيئات ومراكز علمية مختلفة، حيث قدمت إليها (١٢) ورقة عمل قام بها أساتذة متخصصون فى التربية وفى المواد العلمية والرياضة"[٤].

---

(١) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم، ندوة عن اتجاهات التربية العلمية فى ج.م.ع.، من ٢٠ - ٢٣ ديسمبر ١٩٧٧، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١ - ٥.

(٢) نفس المرجع، ص ٢.

(٣) نفس المرجع، ص ص ٨ - ٩.

(٤) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم، تقرير عن الحلقة العلمية فى خدمة التربية العلمية وتطوير تدريس العلوم والرياضيات فى الفترة من ٥ - ٧ مارس ١٩٨٠، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢.

وكان أبرز ما أنجزته تلك الحلقة فيما يتعلق بدور البحوث العلمية والتربوية فى تطوير تدريس العلوم والرياضيات ما يلى[١]:-

١- أن هذه الحلقة أتاحت بما قُدم إليها من أوراق عمل وعروض لبحوث الفرصة لرصد معظم البحوث والدراسات التى تمت فى مجال التربية العلمية.

٢- أن هذه الحلقة حاولت الكشف عن أهم ملامح حركة البحث العلمى التربوى فى مجال التربية العلمية والرياضيات بمصر.

٣- كما حاولت تلك الحلقة أيضا الكشف عن مدى الافادة من نتائج البحوث التى أجريت فى مجال تطوير التربية العلمية، وقد أشارت الحلقة أنه يمكن أن نلمح تأثر التطورات التى حدثت فى مناهج العلوم والرياضيات ببعض الإتجاهات والمبادئ والأساليب التى أوصت بها تلك البحوث.

٢) فيما يتعلق بتطوير الرياضيات:-

حينما قام المركز بجهوده السابقة فى مجال تطوير مناهج العلوم بمراحل التعليم المختلفة ومنها مناهج العلوم بمرحلة التعليم الثانوى، لم يغفل عينه على مناهج الرياضيات بالمرحلة الثانوية، فقدم فى هذا المجال دراسات وأبحاث عديدة تهدف إلى تطوير تدريس هذه المادة، بل وتهدف أيضا إلى تطوير تلك المادة ذاتها "ففى العام الدراسى ٧٧ - ١٩٧٨ قام المركز ببدء العمل فى أول مشروع لتطوير مناهج الرياضيات بالمرحلة الثانوية"[٢].

كما قام المركز أيضا "فى العام الدراسى (٧٧ - ١٩٧٨) بوضع أسس لمنهج الرياضيات بالتعليم الثانوى يتسم بالتكامل بين الرياضيات التقليدية، والرياضيات الحديثة"[٣]، هذا بالإضافة إلى الندوات والحلقات العلمية التى عقدها المركز بهدف تطوير مناهج التربية العلمية ومناهج الرياضيات بالمرحلة الثانوية، والتى سبقت الاشارة إليها من قبل.

---

(١) المرجع السابق، ص ص ٧ - ١٥.

(٢) جامعة عين شمس، مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس، التقرير السنوى الثالث لعام ٧٦ - ١٩٧٧، مرجع سابق، ص ص ١١ - ١٢.

(٣) ----------، ----------، التقرير السنوى الرابع لعام ٧٧ - ١٩٧٨، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ١٣ - ١٤.

٣- في مجال تطوير إعداد وتدريب معلمى العلوم والرياضيات بالتعليم الثانوى

كما ساهم مركزتطوير تدريس العلوم بدور ملموس فى مجال تطوير معلمى العلوم والرياضيات بالمرحلة الثانوية من خلال عقده للعديد من الدورات التدريبية لهم بالمركز، أومن خلال الحلقات والندوات العلمية، وغيرها، الأمر الذى يعود فى النهاية بالفائدة على تلك المرحلة التعليمية، وخاصة فيما يتعلق بتحديث وتطوير طرق وأساليب تدريس تلك المواد.

٣- المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا (١٩٧٤)

أ) ظروف نشأته:-

فى إطار سياسة الدولة لتصحيح المسار بعد قيام الجمهورية الثالثة (رئاسة الرئيس الراحل أنور السادات التى بدأت فى خريف ١٩٧٠)، وفى إطار التأكيد على الأخذ بالسلوب العلمى فى كافة المجالات الحياة، فقد نص الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية لعام ١٩٧١ على ضرورة "أن تنشأ مجالس قومية متخصصة على المستوى القومى تعاون فى رسم السياسة العامة للدولة فى جميع مجالات النشاط القومى وتكون هذه المجالس تابعة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته قرار من رئيس الجمهورية"[١].

ومع بداية فترة الإستقرار التى أعقبت إنتصار أكتوبر عام ١٩٧٣ وتوجه القيادة السياسية إلى الإهتمام بالقضايا الداخلية، ومنها القضايا التى تتعلق بالتعليم، وما يرتبط به من أجهزة ومؤسسات بحثية، لهذا "فقد صدر القرار الجمهورى رقم (٦١٥) لسنة ١٩٧٤، الذى يقضى بإنشاء المجالس القومية المتخصصة ومن بينها المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا"[٢].

وتتكون المجالس القومية المتخصصة من أربعة مجالس، هى فى واقع الأمر من أفضل الجهات الأستشارية فى مجالات تخصصاتها المختلفة، بما تضم من أعلى الكفاءات العلمية والاكاديمية، وهذه المجالس هى:-[٣]

١- المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية.

---

(١) رئاسة الجمهورية، دستور مصر الدائم لعام ١٩٧١، مرجع سابق المادة (١٦٤).

(٢) ---------، قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم (٦١٥) بشأن إنشاء المجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ١٩٧٤، المادة الأولى.

(٣) نفس المرجع، المادة الثانية.

٢- المجلس القومى للخدمات والتنمية الاجتماعية.

٣- المجلس القومية للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا.

٤- المجلس القومى للثقافة والفنون والآداب.

ولضمان التنسيق التام والتفاعل البناء بين تلك المجالس وبين كل من الجهازين التنفيذى والتشريعى، فقد روعى أن يمثل فيها الوزراء الذين لوزاراتهم صلة بأعمال هذه المجالس، وكذلك على أن يمثل فيها رؤساء النقابات المهنية الذين لنقاباتهم صلة بأعمال ونشاط هذه المجالس.

وبعد أن تم إنشاء تلك المجالس أصبح بجوار رئيس الجمهورية لأول مرة فى تاريخ مصر الحديث "تجمع فنى متخصص يعمل كجهاز استشارى يعاونه فى وضع السياسات القومية، ويحقق هذا التشكيل بما يضم من تخصصات مختلفة النظرة الشمولية لأية دراسة أو مناقشة مع ضمان التنفيذ على أسس سليمة ووضع السياسات الثابتة والطويلة المدى التى لا تتغير بتغير الوزراء أو الحكومات"[١].

وفى ضوء القرار الجمهورى السابق، "صدر قرار جمهورى آخر يحمل رقم (٦١٨) لسنة ١٩٧٤ بإنشاء المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا"[٢].

ويعتبر هذا المجلس الأخير من أهم الأجهزة التى تسهم فى رسم السياسة التعليمية، كما يعتبر كجهاز استشارى يشارك بالجهد والفكر والوعى والرأى شأنه فى ذلك شأن المجالس القومية المتخصصة الأخرى، وهو بذلك يساعد على النهوض بالعملية التعليمية فى مصر وذلك عن طريق، "البحث العميق والدراسات الدقيقة لتطوير المجتمع ومتابعة المتغيرات التى تواجهه، ووضع الخطط والبرامج العلمية بها مما يحقق أهداف التنمية القومية فى كافة المجالات"[٣].

---

(١) رئاسة الجمهورية، مطبوعات المجالس القومية المتخصصة، الامانة الفنية للمجالس القومية المتخصصة، القاهرة، ١٩٨٠، ص ١٥٣.

(٢) ----------، قرار رئيس الجمهورية رقم (٦١٨) لسنة ١٩٧٤، بشأن إنشاء المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، ١٩٧٤، المادة الأولى.

(٣) مى شهاب، تطور أجهزة البحث التربوى فى مصر، مرجع سابق، ص ٥٦.

ويتكون المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا من الشعب والاقسام التالية[١]:-

١- شعبة محو الأمية وتعليم الكبار

٢- شعبة التعليم العام والتدريب

٣- شعبة التعليم العالى والجامعى

٤- شعبة التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا

٥- شعبة التعليم وتخطيط القوى العاملة

٦- شعبة التعليم الأزهرى

ويلاحظ على هذا التشعيب للمجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، أنه تضمن العديد من الشعب التى تختص كل منها بنوع معين من التعليم هذا بالاضافة إلى وجود شعبة خاصة بالتعليم الأزهرى، كما أن هذا التشعيب لم يغفل التعليم العالى والجامعى، كما أحتوى أيضا على شعبة لمحو الأمية وتعليم الكبار، وبالتالى صار هذا المجلس يشتمل على شعبا تبدأ من أدنى المستويات التعليمية (شعبة محو الأمية وتعليم الكبار) وتنتهى بأعلى المستويات التعليمية والبحثية، المتمثلة فى شعبتى التعليم العالى والجامعى، والبحث العلمى والتكنولوجيا.

ب) اختصاصاته ومهامه[٢]:-

١- دراسة واقتراح الخطط والسياسات العامة لتنمية الإمكانيات القومية فى مجالات التعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا.

٢- دراسة وإقتراح الخطط العلمية المتعلقة بالتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا والتبادل والتعاون الدولى فى هذه المجالات.

٣- التنسيق بين السياسات المختلفة فى مجالات عمل المجلس ومتابعة نتائج تنفيذ الخطط وتثبيتها بهدف تطوير السياسات المستقبلية فى ضوء الأهداف القومية.

٤- دراسة سائر المسائل التى تدخل فى إختصاصات المجلس التى يحيلها إليه رئيس الجمهورية.

---

(١) رئاسة الجمهورية، قرار رئيس الجمهورية، رقم (٦١٨) لسنة ١٩٧٤، مرجع سابق، المادة الثانية.

(٢) راجع أ) المرجع السابق، المادة الثالثة

ب)مى شهاب، تطور أجهزة البحث التربوى فى مصر، مرجع سابق، ص ص ٥٨ - ٥٩.

جـ) أهم إسهامات المجلس فى مجال تطوير التعليم الثانوى فى الفترة من ٧٤ - ١٩٨١.

قدم المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى الفترة بين إنشائه فى عام ١٩٧٤، وحتى عام ١٩٨١، العديد من الدراسات التى تناولت تطوير مراحل التعليم المختلفة، ومن بينها دراسات تتعلق بتطوير المرحلة الثانوية بشقيها العام والفنى، والتى اتجهت إحداها إلى تحقيق الأهداف التالية[١]:-

- تطوير الدراسة بالمدرسة الثانوية العامة بحيث تصبح مرحلة نهائية تؤهل الطالب للعمل، إذا لم تتح له فرصة الالتحاق بالجامعات أو التعليم العالى.
- تحقيق المرونه الضرورية فى الخطط الدراسية والامتحانات والمناهج لمواجهة الفروق الفردية والاتجاهات والميول الخاصة بالطلاب.
- تيسير نظام امتحانات الثانوية العامة وتبسيطه حتى يمكن إزالة ما يصاحبه من آثار على الطلاب وأولياء الأمور.

وفى سبيل تحقيق تلك الأهداف السابقة أوصى المجلس بالآتى[٢]:-

- أن تتيح خطط الدراسة فرصا متعددة أمام الطلاب للإختيار بين مجالات الدراسة والمقررات الدراسية المختلفة، وذلك لموجهة الفروق الفردية والاتجاهات والميول الخاصة لمقابلة إحتياجات المجتمع.

- ألا يزيد عدد المواد التى يمتحن فيها طلاب الثانوية العامة عن ست أو سبع مواد عدا التربية القومية والتربية الفنية، على أن تتكون هذه المواد من ثلاث مجموعات دراسية كالتالى:-

أ) مجموعة المواد الاجبارية: وهى مواد تكون مشتركة لجميع الطلاب.

ب) مجموعة المواد التخصصية: وهى مواد تتصل بمجالات معينه ويرغب الطالب التعمق فيها.

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة، اكتوبر ١٩٧٥، إلى يوليو ١٩٧٦، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٣٣.

(٢) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة، مرجع سابق، ص ٣٤.

ج) مجموعة مواد التثقيف المهنى فى المجالات العلمية (الفنية والمهنية): وهذه المجموعة يختارها الطالب.

أن يشترط لحصول الطالب على شهادة الثانوية العامة فى مواد الدراسة الست أو السبع (بحسب ما يتم الاتفاق عليه بين وزارة التربية والتعليم والجامعات)، أن تكون من بينها مادتين على الأقل إجباريتين هما اللغة العربية واللغة الأجنبية الأولى.

- أن تقوم الجامعات والمعاهد العليا بتحديد المواد المؤهلة للقبول فى كل كلية أو معهد مقدما مع تحديد شروط مستوى القبول بها، حتى يستطيع الطلاب إختيار مواد الدراسة فى ضوء هذه الشروط.

- أن تقوم وزارة التربية والتعليم بالإشتراك مع الجامعات بتحديد مجالات الإختيار المختلفة، وخطط الدراسة والمناهج فى ضوء المبادئ السابقة.

كما كان من أهم ما استفادت به مرحلة التعليم الثانوى من تطوير نتيجة دراسات ومقترحات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا ما يلى:-

١- أنه أصبح من الممكن أن تكون الدراسة الثانوية العامة دراسة منتهية إذا لم تتح لخريجيها فرص الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا، وذلك بمقتضى صدور القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، المعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، حيث نص فى مادته الثانية والعشرين على "أن مرحلة التعليم الثانوى العام تهدف إلى إعداد الطلاب للحياة جنبا إلى جنب مع إعدادهم للتعليم الجامعى، أو المشاركة فى الحياة العامة"[١].

ويمكن القول أن الشارع بطريقة أو بأخرى قد استفاد فى وضعه للقانون السابق على وجه الخصوص بما قدمه المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا من توصيات فى هذا الشأن كما سبقت الاشارة إليه من قبل[٢].

---

(١) الجريدة الرسمية القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، بإصدار قانون التعليم ما قبل الجامعى، المعدل بالقانون رقم (٢٣٣) لسنة ١٩٨٨، العدد (٢٧) الصادر فى ٧ يوليو ١٩٨٨، القاهرة، ١٩٨٨، المادة الثانية والعشرين.

(٢) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الثالثة، مرجع سابق، ص ٣٣.

٢- أن إصدار قانون الثانوية العامة الجديد (فى الطريق للتصديق عليه من مجلس الشعب فى خريف ١٩٩٣) وما سينتج عنه من تخفيف وتيسير نظام امتحانات الثانوية العامة والتى من المتوقع أن تعقد على مرحلتين إن لم يكن على ثلاث مراحل، تلك الامتحانات التى مازالت تمثل أكبر عقبه يتعرض لها الطلاب فى حياتهم الدراسية، وقد سبق هذا المشروع (القانون) دراسات وأبحاث نتج عنها العديد من التوصيات التى نادت بضرورة تطوير نظام الثانويةالعامة وكان على رأس تلك التوصيات ما نادى به المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى لتكنولوجيا من ضرورة تخفيف نظم الامتحانات بالمرحلة الثانوية العامة لما تمثله من عبء دراسى ونفسى على كواهل الطلاب.

٣- هذا بالاضافة إلى إستجابة المسئولين بالتعليم لتوصية المجلس بشأن التوسع فى فتح باب الدراسات العليا بكليات التربية فى مجالات الدبلوم العامة، والدبلوم الخاصة والدبلوم المهنية، وأيضا التوسع فى فتح كليات التربية النوعية على مستوى المحافظات لتحل محل دور المعلمين والمعلمات، لسد العجز فى بعض التخصصات النوعية والمهنية كالموسيقى والإقتصاد المنزلى، والتربية الفنية، والتربية الرياضية[١].

مما سبق يتضح أن المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا وهو أحد روافد المجالس القومية المتخصصة، كان له دور بشكل أو بآخر فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره خلال الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية، وعلى الرغم من أن مثل هذه المجالس لا يتعدى دورها أن تكون استشارية فقط، إلا أن المسئولين عن التعليم قد أصابوا حين استجابوا لبعض ما قدمه المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا من توصيات ومقترحات لتطوير تلك المرحلة التعليمية الهامة.

٤- مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بجامعة عين شمس (١٩٧٦)

أ) ظروف نشأته:-

فى إطار السياسة التى اتبعتها الدولة بعد إنتصار أكتوبر فى عام ١٩٧٣، والتى تقضى بضرورة الأخذ بالاسلوب العلمى، والإعتماد عليه فى كافة المجالات، ذلك الاتجاه الذى أكدته ورقة

---

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا، الدورة الخامسة، اكتوبر ٧٧ - يوليو ١٩٧٨، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص ٤٤ - ٤٧.

اكتوبر فى عام ١٩٧٤، وفى إطار السياسة التى اتبعتها الدولة من أجل تطوير مؤسساتها التعليمية وذلك لوضع الحلول العلمية لمشكلاتها المزمنة، وفى إطار الدفع بالمراكز البحثية المتخصصة إلى ساحة العمل العلمى، لبحث تلك المشكلات المعقدة والمزمنة، ومنها مشكلة تدريس اللغات فى مصر.

تلك المشكلة القديمة والحديثة فى آن واحد والتى وردت فى تقارير ودراسات عديدة سابقة ترجع جذورها إلى عشرات السنين الماضية، لعل من أهمها ما جاء فى تقرير (مان) فى عام ١٩٢٩، وما جاء فى تقريرى نجيب الهلالى فى عامى ١٩٣٥، ١٩٤٣، بالإضافة إلى بعض الدراسات والبحوث الحديثة التى تناولت تلك المشكلة بالدراسة والتحليل لإيجاد الحلول المناسبة لها، لهذا اتجه المسئولون بجامعة عين شمس إلى إنشاء مركز لتطوير تدريس اللغة الانجليزية بالجامعة، وذلك على غرار مركز تطوير تدريس العلرم بالجامعة ذاتها (الذى تم تناوله فى جزء سابق من هذا الفصل).

وقد بدأ الإعداد لإنشاء هذا المركز خلال عام (١٩٧٥) "حين عُقدت إجتماعات عدة بين ممثلى جامعة عين شمس وممثلين عن الجانب الأمريكى فى نطاق مشروع للتعاون مع الولايات المتحدة الامريكية، وقد اتفق الجانبان على إنشاء مركز يهتم بتطوير تدريس اللغة الانجليزية على المستوى القومى،وفى ٢٦ يناير (١٩٧٦) صدر قرار مجلس جامعة عين شمس بإنشاء مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بالجامعة، بالتعاون مع الجانب الامريكى فى بادئ الأمر، إلى أن انضم الجانب البريطانى فى نشاط المركز بعد ذلك"[1].

ب) مهامه واختصاصاته:-

ولكى يحقق المركز رسالته فى مجال تطوير تدريس اللغة الانجليزية بمدارس التعليم العام، ومنها مرحلة التعليم الثانوى، تضمنت أهداف المركز القيام بالمهام التالية[2]

---

(١) جامعة عسن شمس، مكتب رئيس الجامعة لشئون الدراسات العليا والبحوث، مذكرة بشأن إنشاء مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية، الصادرة فى ١٩٧٥/١١/٢٢، مطبعة جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٧٦، ص ١.

(٢) ----------، مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية، لائحة مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية ، مطبعة جامعة عين شمس القاهرة، ١٩٧٧، المادة الأولى، ص ٣.

١- التعاون مع كليات التربية ووزارة التربية والتعليم فى برامج تدريب المعلمين والموجهين فى ميدان اللغة الانجليزية كلغة أجنبية.

٢- إعداد وتخريج كوادر ذات كفاءات عالية تتولى إعداد معلمى اللغة الانجليزية على مستوى الجمهورية.

٣- مراجعة وتقويم مناهج تعليم اللغة الانجليزية بمراحل التعليم العام المختلفة.

٤- تطوير طرق إعداد مدرسى اللغة الانجليزية بالتعليم العام

٥- تشجيع البحوث والدراسات فى مجال تدريس اللغة الانجليزية

٦- توثيق ونشر المعلومات الخاصة بالاتجاهات الحديثة فى مجال تدريس اللغة الانجليزية

جـ) دور المركز فى تطوير مناهج اللغة الانجليزية بالتعليم الثانوى فى الفترة من ٧٦ - ١٩٨١

١- فيما يتعلق بتطوير مناهج اللغة الانجليزية وطرق تدريسها

أ) "يقوم المركز من خلال إتصالاته المستمرة والوثيقة مع وزارة التربية والتعليم بالاشتراك فى اللجان الدائمة التى تشكلها الوزارة لتطوير مناهج اللغة الانجليزية لمراحل التعليم العام والفنى، كما يقوم المركز بإعداد ونشر وحدات تدريبية من أجل إعداد برنامج تدريبى لرفع مهارات معلمى اللغة الانجليزية أثناء الخدمة".[1]

ب) كما يقوم المركز من خلال تعاونه الوثيق وعلاقاته الوطيدة بوزارة التربية والتعليم والمؤسسات البحثية المهتمه بتدريس اللغة الانجليزية سواء بالداخل أو بالخارج "بتمويل وتصميم وإجراء مسوحات شاملة على المستوى القومى لمعرفة حاجات ومتطلبات تدريس اللغة الانجليزية لمراحل التعليم المختلفة ومن بينها مرحلة التعليم الثانوى العام الفنى".[2]

جـ) كما وأن المركز يقوم بإتصالات مهنية مع بعض المؤسسات المناظرة له فى كل من الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة، ودول أخرى بالعالم، وبالاشتراك مع قسم المناهج

---

(1) Centre For Developing English Language Teaching, A World About CDE LT, Cairo, 1986, P. 2.

(2) Ibid, P.3.

وطرق التدريس بكلية التربية جامعة عين شمس، وذلك "لإعداد برامج دراسية متخصصة للمعلمين للحصول على درجات علمية فى مجال الدبلوم المهنية، والماجستير فى مجال تدريس اللغة الانجليزية"[1].

وما قد ينتج عن ذلك كله من رفع كفاءة هؤلاء المعلمين، الأمر الذى ينعكس على قدرتهم فى الإستفادة من طرق التدريس الحديثة فى مجال تدريس اللغة الانجليزية.

د) كما يقوم المركز بإصدار مجلة تحمل عنوان Teaching English in Egypt التى يتم توزيعها بالمجان على جميع المشتغلين بتدريس اللغة الانجليزية سواء فى المدارس أو الجامعات علاوة على ذلك فإن المركز يقوم بإصدار دوريات مهنية ونشرة للبحوث Besearch Bulletin تعتبر بمثابة ببليوجرافيا لجميع الرسائل الجامعية التى قُدمت فى مجال تدريس اللغة الانجليزية فى مختلف الجامعات المصرية[2].

هـ) كما يسهم المركز فى تطوير مناهج اللغة الانجليزية بمدارس التعليم العام والتى من بينها مناهج اللغة الانجليزية بمرحلة التعليم الثانوى، وذلك من خلال مشاركته فى اللجان التى تقوم الوزارة بتشكيلها لتطوير مناهج هذه اللغة كما يساهم المركز فى بناء وتجريب مناهج اللغة الانجليزية لطلاب كليات التربية[٣].

٢- *فيما يتعلق بإعداد وتدريب معلمى اللغة الانجليزية*

- يقوم المركز "بعقد ندوة سنوية على المستوى القومى يشترك فيها عدد كبير من المهتمين باللغة الانجليزية والمشتغلين بها سواء فى المدارس أو الجامعات، وكذا المتخصصون فى مجال إعداد المعلمين وتدريبهم، بالاضافة إلى خبراء المركز وخبراء من الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة والمتخصصون فى مجال الدراسات اللغوية والأدبية"[4].

---

(1) Ibid, P. 2.

(2) Centre For Developing English Language Teaching, The Occasional Papers and CDE LT,S Research Bulletin, Cairo, 1986, P. 1.

(٣) محمد الصغير منصور الفواخرى، دور بعض مراكز البحث التربوى فى تطوير وتحديث التعليم العام، مرجع سابق، ص ٣١٧.

(4) Centre For Developing English Language Teaching, The Nantional Symposium on English in Egypt, CEDLT, Cairo, 1986, P. 1.

- كما يساهم هذا المركز فى تطوير إعداد معلمى اللغة الانجليزية من خلال منحه للدارسين به "درجات فى الدبلوم المهنية، والماجستير فى مجال تدريس اللغة الانجليزية"[1].

مما سبق عرضه يتضح أن الفترة الممتدة من عام ١٩٦٨ - إلى - عام ١٩٨١ كانت من الفترات الفريدة فى مجال البحث التربوى، إذ تميزت بظهور مجموعة من المراكز والمؤسسات البحثية فى مجال التربية، والتى اتسمت بتعدد وتنوع مجالاتها، فبعضها يتخصص فى نوع معين من البحوث مثل مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس، الذى يتخصص فى بحوث تطوير طرق تدريس العلوم، والرياضيات بالاضافة إلى بحوث تطوير هاتين المادتين، فضلا عن اهتماماته بإعداد معلمي العلوم والرياضيات، ومركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بنفس الجامعة المذكورة، الذى يختص بدراسات وأبحاث تطوير مناهج اللغة الانجليزية بمراحل التعليم المختلفة، وكذا تطوير إعداد وتدريب معلمى هذه المادة.

كما وأن تلك الفترة ظهرت فيها مؤسسة استشارية تهتم بإجراء الدراسات التى تتعلق بأمور التعليم بشكل عام، وهى المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا هذا فضلا عن ظهور المركز القومى للبحوث التربوية، الذى يعتبر من أهم المؤسسات العلمية المتخصصة فى هذا المجال، وهو يتناول من خلال دراساته وأبحاثه كافة المسائل المتعلقة بالعملية التعليمية فى جميع مراحلها خاصة ماقبل التعليم الجامعى.

كما تميزت مؤسسات ومراكز البحث التربوى خلال تلك الفترة بميزة جعلتها تختلف عن ما سبقتها من مراكز ومؤسسات بحثية فى فترات سابقة، إذ تميزت مؤسسات ومراكز البحث لتلك الفترة بخاصية الاستمرار والتواصل فى أداء نشاطها، الأمر الذى انعكس على طبيعة أداءها وكفاءة مخرجاتها، وبالتالى يمكن الإستفادة من نتائج دراساتها وأبحاثها فى عمليات إصلاح وتطوير التعليم.

---

(1) A World About CDELT, Op. Cit, P. 1.

ثالثا: أهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى العام خلال تلك الفترة المرحلة العاشرة اوصدور القانون (٦٨) لسنة ١٩٦٨

شهدت تلك الفترة (٦٨ - ١٩٨١) آخر مرحل التطوير فى بنية التعليم الثانوى العام خلال الفترة التى تتناولها الدراسة الحالية (٢٣ - ١٩٨١)، وقد صاحب تلك المرحلة "صدور القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨[١]، والذى كانت وراء صدوره مجموعة من الاسباب التالية:-[٢]

١- الأخذ بالقيم الاشتراكية ووضع خطط للتنمية الإقتصادية والإجتماعية مما يستوجب معها تغيير مفاهيم السياسة التعليمية وأهدافها.

٢- ظهور ثغرات فى النظام التعليمى القائم، والتى أخلت بكفاءته، مما يستلزم معالجتها وصولا للإرتفاع بمستوى أداء الخدمة وتحقيق العائد المنشود منها.

ولقد ظل هذا القانون (وتعديلاته المختلفة) هو الحاكم لنظام التعليم العام ومنه نظام التعليم الثانوى العام حتى صدور القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ (وتعديلاته المختلفة) والتى ما تزال أحكامه سارية حتى الآن (١٩٩٣).

ولقد قام القانون (٦٨) لسنة ١٩٦٨ بإحداث مجموعة من التعديلات الهامة فى بنية التعليم الثانوى العام، من أهم ملامحها ما يلى:-

أ) فيما يتعلق بسياسة القبول:

١- زاد من الحد الأقصى للالتحاق بالتعليم الثانوى العام من اثنتى عشرة سنة (بموجب القانونرقم ٢١١ لسنة ١٩٥٣) إلى ثمانية عشر سنه، خاصة إذا ما علمنا أنه كان وراء هذا التعديل مجموعة من الأسباب من بينها فصل المرحلة الاعدادية عن التعليم الثانوى بموجب القانون (٥٥) لسنة ١٩٥٧، وعودة المرحلة الابتدائية إلى كامل سنواتها (ست سنوات)

---

(١) الجريدة الرسمية،قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة بالقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ فى شأن التعليم العام، العدد (٤٨) الصادر فى ٢٨ نوفمبر ١٩٦٨، صدر برئاسة الجمهورية فى ١٨ نوفمبر ١٩٦٨ - ٢٧ شعبان ١٣٨٨هـ.

(٢) وزارة التربية والتعليم، المذكرة الايضاحية للقانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٧١، ص ٢٩.

ب) فيما يتعلق بخطط الدراسة ومقرراتها:-

لم يقدم هذا القانون أى تعديل يذكر فى مسألة خطط الدراسة ومقرراتها بمرحلة التعليم الثانوى العام عما سبقه من قوانين، فقد ظلت السنة الأولى من تلك المرحلة ذات دراسة ثقافية عامة، أما السنتين الثانية، الثالثة ففيها يقع التشعيب والتخصص، كما وأن عدد الشعب ظل كما هو اثنتان، إحداهما للآداب والأخرى للعلوم.

جـ) فيما يتعلق بنظم الامتحانات:-

١- امتحانات النقل:- [١] أعاد القانون (٦٨) لسنة ١٩٦٨ توزيع درجات امتحانات النقل بمرحلة التعليم الثانوى بطريقة جديدة ومختلفة عن سابقتها، فأصبح نصيب أعمال السنة بمقتضى هذا القانون (٣٠٪)، وامتحان نصف العام (٢٠٪)، أما إمتحان آخر العام فخصص له (٥٠٪)، بعد أن كانت (٢٥٪) لأعمال السنة، و(٧٥٪) لأمتحان آخر العام، أى أن القانون (٦٨) أدخل نظام الامتحانات الفترية أو ما يطلق عليها (امتحانات نصف العام) وخصص لها (٢٠٪) فى امتحانات النقل ولقد ساهم هذا النظام الجديد فى إعطاء الطلاب أكثر من فرصة لتجميع درجات تسهل لهم النجاح فى آخر العام كما وأن هذا القانون أعاد امتحانات الدور الثانى فى امتحانات النقل فقط والتى كانت قد أُلغيت بموجب القانون رقم (٣٩٩) لسنة ١٩٥٦.

٢- امتحان الثانوية العامة[٢]:- وضع القانون (٦٨)لسنة ١٩٦٨ مجموعة من الضوابط لامتحان شهادة الثانوية العامة لعل من أهمها:-

١- أن يكون امتحان شهادة الدراسة الثانوية فى مقررات السنة الثالثة فقط.

٢- اشترط هذا القانون للنجاح فى شهادة الدراسة الثانوية العامة الحصول على (٥٠٪) على الأقل من مجموع النهايات الكبرى لهذه الشهادة.

---

(١) راجع: أ) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم (٢٠٥) لسنة ١٩٧٢ بشأن تقويم الطلاب لامتحانات النقل بالمرحلتين الاعدادية والثانوية العامة للعام الدراسى ١٩٧٣/٧٢، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٧٢، ص ٢٢.

ب)راجع الجداول أرقام ٧، ٨، ٩ بالملاحق التى توضح المقررات الدراسة التى يمتحن فيها طلاب الصفين الأول والثانى الثانوى العام..

(٢) القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨، مرجع سابق المواد أرقام (٦٤، ٦٥، ٦٦، ٦٧).

٣- كما وأن هذا القانون واصل تأكيده على إلغاء امتحانات الدور الثانى لامتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة.

٤- كما أن هذا القانون إكتفى بعقد الامتحانات التحريرية، وبالتالى فقد ألغى الامتحان الشفهى الذى كان يعقد فى مادتى اللغة العربية، واللغة الأجنبية الأولى.

وهكذا يتضح لنا أن القانون رقم (٦٨) لسنة ١٩٦٨ قد أحدث بعض التعديلات العامة فى بنية التعليم الثانوى العام، لاسيما فيما يتعلق بمسألة القبول، ونظم الامتحانات بها، وبهذا فإن المرحلة العاشرة لتطور وتطوير التعليم الثانوى خلال فترة الدراسة الحالية تكون اكتملت.

رابعا: أهم ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى الفنى أثناء تلك الفترة

واكب الفترة من عام ٦٨ - ١٩٨١ صدور القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ الخاص بتنظيم التعليم الفنى بأنواعه الثلاثة[١]، والذى يعتبر من القوانين الهامة فى تاريخ تطور وتطوير هذا النوع من التعليم نتيجة لمجموعة من الإصلاحات التى أحدثها هذا القانون فى بنية التعليم الثانوى الفنى وذلك على النحو التالى:-

١- *التعليم الثانوى الصناعى:-*

أ) فيما يتعلق بسياسة القبول:-

الواقع أن القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ قد وضع القواعد العامة للقبول بالتعليم الثانوى الفنى بشكل عام، وترك مسألة تحديد الشروط الخاصة للقبول بكل نوع من أنواعه للوزارة، تُصدر بها قرارات وزارية محددة لها، وفيما يلى أهم الضوابط العامة التى وضعها القانون المذكور لتنظيم عملية القبول بالتعليم الثانوى الفنى[٢]:-

---

(١) وزارة العدل، النشرة التشريعية، القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ بشأن تنظيم التعليم الفنى، وزارة العدل، القاهرة، ١٩٧٠.

(٢) نفس المرجع السابق (شروط القبول بالتعليم الفنى)، الفصل الثانى، ص ص ٣٠٨١ - ٣٠٨٢.

١- الحصول على شهادة إتمام الدراسة الإعدادية العامة أو ما يعادلها.

٢- ألا يزيد السن عن ثمانية عشر عاما.

٣- توافر اللياقة الصحية والبدنية.

وفى عام ١٩٧٣ صدر القرار الوزارى رقم (١٤٥) موضحا شروط اللياقة الصحية والبدنية للطلاب الملتحقين بالتعليم الثانوى الصناعى والتى تتلخص فى "ضرورة أن يتوافر فيهم قدر كبير من اللياقة الصحية والبدنية، وذلك نظرا لإعتماد المناهج الدراسية به على النشاط اليدوى والمهنى، فضلا عن أن الطالب المتخرج من هذا النوع من التعليم يعتمد إلى حد كبير على العمل المهنى واليدوى فى المصانع والشركات الإنتاجية التى يلتحق للعمل بها"[١].

ب) خطة الدراسة ومقرراتها:-

بعد صدور القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ تغير الهدف من التعليم الثانوى الصناعى فأصبح ليس مجرد التدريب لإعداد العمال المهرة فى المهن المختلفة عن طريق تلقينهم معلومات عن صناعة معينة ولا عن طريق إمدادهم بمجموعة من الخبرات والمهارات اللازمة بقدر ما أصبح "عملية تربوية تهدف إلى تنمية جميع جوانب شخصية الفرد لكى يكون مواطنا صالحا متكامل الشخصية، وقادرا على مجابهة المشكلات التى تعترضه"[٢].

ومن أجل تحقيق هذا الهدف العام تقرر فى عام ١٩٧١ "إعادة النظر فى المناهج الدراسية وخططها بالمدارس الثانوية الصناعية بقصد تطويرها، ولهذا شُكلت لجان متخصصة لإعادة النظر فى المحتوى الثقافى والمهنى لتلك المناهج، وذلك بمقتضى القرار الوزارى (٢٩٧) الصادر فى ١٩٧١/١٢/٤"[٣].

---

(١) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم (١٤٥) لسنة ١٩٧٣، بشأن تحديد شروط اللياقة الصحية للقبول بمدارس التعليم الصناعى نظام الثلاث سنوات، الصادر فى ١٩٧٣/٦/٢، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة، ١٩٧٣، المادة الأولى.

(٢) السيد سالم موسى، إعداد العمال المهرة فى ج.م.ع.، دراسة مقارنة بين المدرسة الثانوية الصناعية، ومراكز التدريب المهنى، رسالة ماجستير، غير منشوره، كلية التربية جامعة الزقازيق، ١٩٨٥، ص ١٨٣.

(٣) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم (٢٩٧) لسنة ١٩٧١، بشأن تشكيل لجنة لاعادة النظر فى مناهج التعليم الثانوى الصناعى، الصادر فى ١٩٧١/١٢/٤، مطبعة وزارة التربية والتعليم، ١٩٧١، المادة الأولى.

وفى ضوء ما توصلت إليه تلك اللجنة من توصيات، بعد أخذ رأى العاملين فى المجال الصناعى، صدر القرار الوزارى رقم (١٦٥) لسنة ١٩٧٢ "بوضع خطط ومناهج دراسية جديدة لتعليم الثانوى الصناعى على أن يبدأ العمل بها ابتداء من العام الدراسى ١٩٧٣/٧٢ بالنسبة للصف الأول، ومن العام الدراسى ١٩٧٤/٧٣ بالنسبة للصف الثانى، أما الصف الثالث فتُطبق عليهم إعتباراً من العام الدراسى ١٩٧٥/٧٤"[١].

وقد اشتملت خطة الدراسة بموجب القرار الوزارى السابق على نفس المجموعات الدراسية التى وردت بالقانون رقم (٢٢) لسنة ١٩٥٦ بشكل متقارب، والذى سبق أن تناولتها الدراسة الحالية فى الفصل السابق بإستثناء بعض التعديلات البسيطة، حيث أُدخلت بموجب القرار السابق بعض المواد الدراسية الجديدة وأختفت موادأخرى ففى مجموعة الثقافة العامة أُدخلت مادة الصحة المهنية والإسعافات الأولية، والأمن الصناعى، والمعاملات التجارية، ونظم العمل، وهى مواد فى مجموعها يتطلبها المجال الصناعى، وطبيعة العمل فيه، بينما أختفت مواد أخرى كمسك الدفاتر.

أما فى مجموعة الثقافة الفنية "أُدخلت فيها مادة التكنولوجيا، وأختفت مادة علم أصول الصناعة، وذلك على الرغم من أهمية تلك المادة بالنسبة لطلاب هذا النوع من التعليم"[٢].

جـ) فيما يتعلق بنظام الامتحان:-

كما وأن القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ قام بوضع الضوابط المنظمة لأعمال الامتحانات بالتعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاث، سواء لامتحانات النقل أو للامتحانات العامة وذلك على النحو التالى[٣]:-

١- أعمال السنة والأختبارات الفترية (نصف العام)، بالاضافة إلى الامتحانات التحريرية فى آخر العام، وذلك لطلاب الفرقتين الأولى والثانية من تلك المرحلة (امتحانات النقل).

---

(١) وزارة التربية والتعليم، القرار الوزارى رقم (١٦٥) لسنة ١٩٧٢، بشأن خطة الدراسة للمدارس الثانوية الصناعية، الصادر بتاريخ ١٩٧٢/٩/١٢، مطبعة وزارة التربية والتعليم القاهرة، ١٩٧٢، المادة الأولى.

(٢) راجع الجدول رقم (١٠) بالملاحق والذى يوضح خطة الدراسة ومقرراتها ونسبها بالمدارس الثانوية الصناعية للعام الدراسى ٧٢ - ١٩٧٣.

(٣) وزارة العدل، النشرة التشريعية، القانون (٧٥) لسنة ١٩٧٠، مرجع سابق (نظام الامتحانات)، الفصل الرابع، ص ٣٠٨٦.

٢- الامتحانات التحريرية والعملية فى آخر العام لطلاب الفرقة النهائية (الامتحانات العامة أو الدبلومات).

٣- ضرورة حضور الطلاب لـ(٧٥٪) من نسبة حضور التدريبات العملية والمهنية كشرط أساسي لدخول امتحان النقل أو الامتحانات العامة.

٢- *التعليم الثانوى الزراعى:-*

خطة الدراسة ومقرراتها:-

فى العام الدراسى ٦١ - ١٩٦٢، صدرت خطة للمقررات الدراسية الثانوية الزراعية، وعلى الرغم من صدور القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠، إلا أن تلك الخطة ظلت سارية حتى وقت قريب بإستثناء بعض التعديلات الطبيعية فيها، وقد اشتملت تلك الخطة على المجموعات الدراسية التالية[١]:-

١- مجموعة الثقافة العامة.

٢- مجموعة المواد النظرية التخصصية.

٣-مجموعة التدريبات المهنية والعملية.

وقد خصص للمجموعة الأولى (٣٠,٧٪) من مجموع ساعات الدراسة فى الاسبوع بينما خصص للمجموعة الثانية نسبة (٣٣,٨٪)، أما المجموعة الأخيرة فخصص لها نسبة (٣٥,٥٪) المتبقية.

ومن الملاحظ على هذه الخطة ما يلى:-

١- أن نصيب مجموعة المواد العلمية والمهنية الذى أصبح بموجب الخطة لا يتعدى عن (٣٥,٥٪) من مجموع الساعات المقررة، وهى تعتبر نسبة منخفضة، ذلك إذا ما قيست بما أوصت به حلقة توحيد أسس المناهج فى التعليم الفنى والمهنى فى البلاد العربية، والتى طالبت بأن "تصل

---

(١) رشدى لبيب، محمد أحمد لبيب (حلقة برنامج التعليم الزراعى، ودوره فى التنمية الريفية)، المركز القومى للبحوث التربوية بالتعاون مع مكتب اليونسكو الاقليمى، مذكرة غير منشوره، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٢٠.

هذه النسبة إلى نحو (٦٠٪) من مجموع الساعات المقررة فى خطة الدراسة ككل"[١].

٢- أن تلك الخطة أغفلت بعض المواد المهنية والتخصصية اللازمة لإعداد فئة من الفنيين الزراعيين مثل تربية الاسماك، والإرشاد الزراعى، وإستصلاح الأراضى، وهى مقررات لا يمكن اغفالها فى خطط الدراسة لهذا النوع من التعليم، لاسيما وأن معظم خريجو هذا النوع من التعليم تتوقف حياتهم الدراسية عند حد الحصول على شهادة دبلوم المدارس الثانوية الزراعية، فلا مجال لهم لدراسة مثل هذه المقررات فى المستقبل[*].

٣- أن هذه الخطة لم تراع مسألة التنوع فى مقرراتها الدراسية حسب طبيعة وخصائص البيئة الموجودة بها المدرسة الثانوية الزراعية، فليس من المعقول أن يدرس طلاب المدارس الزراعية بالمدن الساحلية نفس مقررات زملائهم فى المدارس الزراعية في المناطق الريفية، أو فى المناطق الصحراوية.

٣- *التعليم الثانوى التجارى:-*

صارت سياسة القبول، ونظم الامتحانات بالتعليم الثانوية الزراعى على نفس القواعد والضوابط التى وضعها القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ ا. أما عن خطة الدراسة لهذا النوع من التعليم، فلم يقدم هذا القانون خطة جديدة، بل ظلت خطط الدراسة ومقرراتها بهذا النوع من التعليم تسير بمقتضى القوانين والقرارات الوزارية السابقةعليه، والتى سبق أن تناولتها الدراسة الحالية فى الفصول السابقة.

مما سبق عرضه عن ملامح التطوير فى بنية التعليم الثانوى الفنى خلال تلك الفترة يتضح أن صدور القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ خلالها كان من أهم القوانين التى صدرت فى تاريخ التعليم الثانوى الفنى، فهو أول قانون يصدر مشتملا لكافة أنوعه المختلفة، هذا فضلا عن تطويره

---

(١) جامعة الدول العربية، الادارة الثقافية، حلقة توحيد أسس المناهج فى التعليم الفنى والمهنى فى البلاد العربية المنعقدة فى القاهرة فى المدة من ١١ - ١٩ سبتمبر ١٩٦٧، التقرير النهائى، القاهرة، ١٩٦٩،ص٣٧.

(*) كان هذا الوضع سائدا قبل السماح لخريجى المدارس الثانوية الزراعية بالالتحاق بالمعاهد العليا الزراعية للحصول على درجة البكالوريوس فى العلوم الزراعية وخاصة للعاملين منهم فى المجال الزراعى.

لبنية هذا النوع من التعليم والتى سبق تناولها من قبل. ولقد ظلت أحكام هذا القانون سارية وتحتكم بها أنواع التعليم الثانوى الفنى حتى صدور القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١، وتعديلاته المختلفة، والذى بصدوره بدأ هذا النوع من التعليم الثانوى شأنه فى ذلك شأن التعليم الثانوى العام مرحلة جديدة من مراحل التطور والتطوير فى بنيتهما.

خامسا: عرض تحليلى لأثر البحث التربوى فى عمليات إصلاح التعليم الثانوى وتطويره أثناء تلك الفترة:-

لقد كانت الفترة (٦٨ - ١٩٨١)، (وهى آخر الفترات التى تتناولها الدراسة الحالية)، من الفترات الهامة فى تاريخ البحث التربوى على امتداد تاريخه الطويل، والذى نشأ تقريبا مع نشأة التعليم الحديث فى عهد محمد على، إذ اتسمت بظهور مجموعة من المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة فى مجال التربية والتعليم، يجمع بينها صفة الاستمرار فى أداء أنشطتها وأدوارها، ليس خلال الفترة التى تتوقف عندها الدراسة الحالية فحسب بل يمتد نشاطها وأدوارها إلى الوقت الحالى (١٩٩٣).

فالمركز القومى للبحوث التربوية الذى أُنشئ فى عام ١٩٧٢، ومركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس الذى أُنشئ فى عام (١٩٧٣)، ومركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية الذى أُنشئ فى عام ١٩٧٦، مازالت جميعها قائمة على ساحة البحث التربوى على الرغم من مرور أكثر من عشرين عاما على القيام البعض منها.

ولقد أحدثت تلك المراكز والمؤسسات البحثية أثر بشكل أو بآخر فى عمليات إصلاح وتطوير التعليم بشكل عام، وإصلاح وتطوير التعليم الثانوى بشقيه العام والفنى بشكل خاص، وذلك من خلال الدراسات والأبحاث العديدة التى قدمتها تلك المؤسسات البحثية التى يمكن إجمال أهم انعكاسات دراساتها وأبحاثها على عمليات إصلاح وتطوير التعليم الثانوى على النحو التالى:-

١- فيما يتعلق بتطوير المناهج والمقررات الدراسية:

- لقد ساهم المركز القومى للبحوث التربوية من خلال دراساته وأبحاثه التى اشترك فى إعدادها المتخصصين فى مراكز البحث العلمى التربوى الأخرى وخبراء وزارة التربية والتعليم فى تطوير مناهج ومقررات العديد من المواد الدراسية بمرحلة التعليم الثانوى العام والفنى، وذلك على النحو التالى:-

أ) تطوير مناهج اللغة الالمانية للصفوف الثلاثة بمرحلة التعليم الثانوى العام، وقد بدأ تنفيذ تلك المناهج المطورة اعتبارا من العام الدراسى ٧٩/ ١٩٨٠.

ب) تطوير مناهج الرياضيات بالتعليم الثانوى العام بالاشتراك مع خبراء مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس، والكلية الفنية العسكرية واكاديمية البحث العلمى والموجهون العامون بالوزارة.

جـ) تطوير منهج الكيمياء الإضافى بالتعليم الثانوى بالإشتراك مع مدرسى الكيمياء بمدرسة المتفوقين بعين شمس.

- كما ساهم مركز تطوير تدريس العلوم بجامعة عين شمس فى تطوير مناهج العلوم بمرحلة التعليم الثانوى بفروعها المختلفة (الطبيعة، والكيميا، والأحياء)، من خلال ما قام به هذا المركز من بناء للوحدات التعليمية فى تلك المقررات، كما ساهم هذا المركز أيضا فى تطوير مناهج الرياضيات بالمرحلة الثانوية، وخاصة فيما يتعلق بوضع الأسس المتكاملة لمنهج شامل يجمع بين الرياضيات التقليدية والرياضيات الحديثة، هذا بخلاف إسهامات المركز المذكور فى إعداد وتدريب معلمى العلوم والرياضيات لمرحلة التعليم الثانوى.

- كما وأن مركز تطوير تدريس اللغة الانجليزية بجامعة عين شمس يقوم هو الآخر بدراساته وأبحاثه المتنوعه التى تهدف إلى تطوير اللغة الانجليزية فى مراحل التعليم المختلفة والتى

من بينها تطوير اللغة الانجليزية فى مراحل التعليم المختلفة والتى من بينها تطوير اللغة الانجليزية بمرحلة التعليم الثانوى.

- هذا بالاضافة إلى توصيات المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا التى ساهمت بشكل أو بآخر فى المحاولات التى تقوم بها وزارة التربية والتعليم لتطوير مناهج ومقررات المرحلة الثانوية.

٣- فيما يتعلق بتطوير نظم الامتحانات بالمرحلة الثانوية:-

كما كان للدراسات والأبحاث التربوية التى قُدمت من خلال المراكز والمؤسسات البحثية التربوية التى ظهرت خلال تلك الفترة أثرها بطريقة أو بأخرى فى تطوير نظم الامتحانات بمرحلة التعليم الثانوى على النحو التالى:-

أ) قيام المركز القومى للبحوث التربوية بوضع بنوك أسئلة امتحانات الثانوية العامة فى كل المقررات الدراسية لهذه الشهادة.

ب) قيام المركز السابق ذكره بإعداد مجموعة من الاختبارات العلمية المطورة لمادة العلوم بالمرحلة الثانوية بفروعها المختلفة (الطبيعة، والكيمياء، والأحياء)، وذلك بهدف مساعدة مدرسى هذه المواد كى يحذو حذوها فى وضع أسئلة آخر العام، ومساعدة الطلاب فى التمرين على حلها.

جـ) كا قام المركز المذكور بتقويم إختبارات مادتى التاريخ والجغرافيا بالمرحلة الثانوية، وما قد يسفر عن تلك العملية من إعادة النظر فى هذه الامتحانات مرة أخرى بهدف الارتقاء بمستواها.

د) كما تحاول الدولة من خلال مراكز البحث التربوى المتخصصة ومن خلال دراسات وأبحاث المتخصصين أن تطور نظام امتحانات الثانوية العامة، وذلك عن طريق عقده على مرحلتين

أو ثلاث،وذلك للتخفيف عن الطلاب من إزدحام هذه الشهادة بالمقررات الدراسية، وللتخفيف أيضا عن أولياء الأمور من الشد العصبى والقلق النفسى بسبب تلك الامتحانات، أو ما يسميها البعض (بأزمة الثانوية العامة)(*)

٣- فيما يتعلق بإستحداث نظم جديدة للتعليم الثانوى

كما كان للمركز القومى للبحوث التربوية، وبالتعاون مع مجموعة من الهيئات والمؤسسات العلمية الأخرى دور فى أن تصبح فكرة إنشاء المدارس الثانوية الشاملة حقيقة واقعة، خاصة وأن تلك الهيئات البحثية حاولت أن تستفيد من التجربة العالمية فى هذا الشأن، وبالفعل تم الاتفاق مع البنك الدولى للإنشاء والتعمير على إنشاء مجموعة من المدارس الثانوية الشاملة بمصر فى أواخر السبعينات،ومع ذلك فلم يُكتب لهذه التجربة النجاح لأسباب سبق ذكرها فى حينها.

مما سبق عرضه عن الفترة من عام ١٩٦٨ - إلى - عام ١٩٨١، يتضح أنها من الفترات التى تميزت بعدة خصائص جعلتها تختلف عن الفترات السابقة عليها، ففى مجال البحث التربوى ظهرت فى أثناء تلك الفترة مجموعة من المؤسسات والمراكز البحثية المتخصصة التى كان لأبحاثها ودراساتها تأثير مباشر وغير مباشر فى إصلاح التعليم وتطويره ومن بينه التعليم الثانوى.

كما شهدت تلك الفترة فى مجال التعليم الثانوى صدور القانون (٦٨) لسنة ١٩٦٨ المنظم للتعليم العام، وصدور القانون رقم (٧٥) لسنة ١٩٧٠ الخاص بتنظيم التعليم الثانوى الفنى بأنواعه الثلاثة (الصناعى، الزراعى، التجارى)، ولقد ظل القانونين السابقين (٦٨ لسنة ١٩٦٨، ٧٥ لسنة ١٩٧٠) هما القائمين على أمور التعليم الثانوى العام والفنى، حتى صدور القانون رقم (١٣٩) لسنة ١٩٨١ والذى تتوقف عنده الدراسة الحالية.

(*) يبدو أن المسئولين عن التعليم قد استجابوا لبعض الدراسات والأبحاث التى طالبت بضرورة تعديل نظام الثانوية العامة، وهاهو قانون الثانوية العامة الجديد فى طريقه للصدور بمجرد الموافقة عليه من مجلس الشعب خلال دورته القادمة (خريف ١٩٩٣).